وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد الكمي

ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

تأثر القدرة الشرائية بسعر الصرف دراسة قياسية في الجزائر

من إعداد الطالبتين

- **بن عطية كريم**
- **عبد الرحمان حبيب**

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. مصطفى حيمور	**جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم**	**رئيسا**
د. وهراني مجذوب	**جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم**	**مشرفا ومقررا**
د.دقيش مخطار	**جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم**	**مناقشا**

السنة الجامعية: **2022-2023**

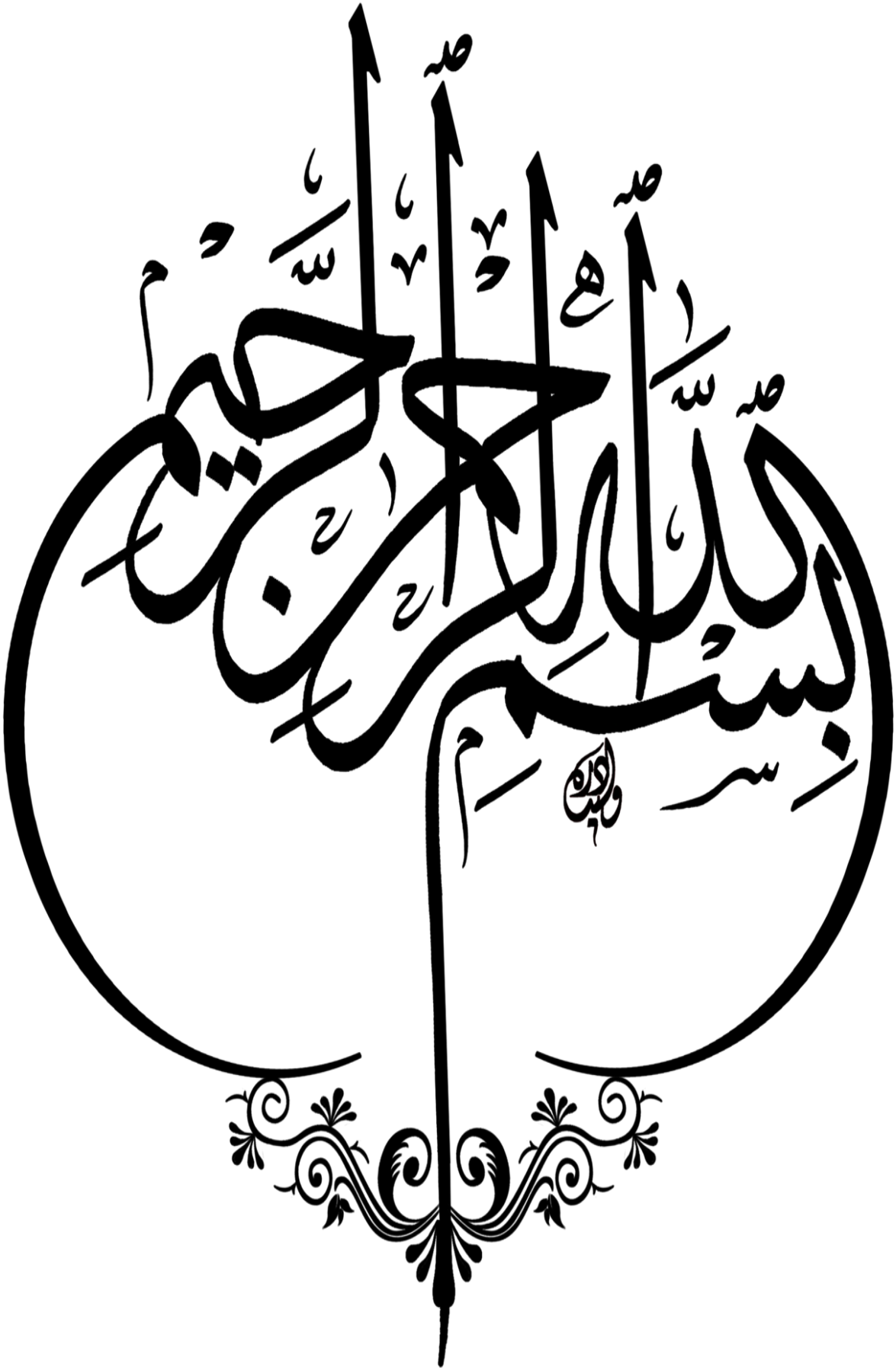
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله لى فضله وكرمه إذ أنعم علينا
بالتوفيق لإنجاز هذا العمل
نتقدم بالشكر الجزيل لكل من قدم لنا العون والمساعدة
لإنجاز هذا العمل ونخص بالذكر:
الأستاذ المشرف: وهراني مجذوب
كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان .....
إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية والزملاء
وكل من ساهم في انجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

إهداء

الهي لا يطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك....
ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك..
الله جل جلاله
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة نبي الرحمة .. ونور العالمبن..
سيدنا محمد صل الله عليه وسلم
إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمن العطاء بدون إنتظار..
إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك
والدي العزيز
إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى بسمة الحياة وسر الوجود
أمي الحبيبة
إلى جميع أفراد العائلة.. أصدقائي وأحبابي
إلى كافة أساتذتي الكرام
أهديهم ثمرة جهدي

بن عطية كريم

إهداء

اهدي تخرجي إلى معلم البشرية أجمعين الهادي الأمين صلى الله عله وسلم

إلى من تعجز الكلمات عن إيفائه حقه إلى والدي العزيز أطال الله في عمره وأحسن عمله

إلى صاحبة القلب الصابر الحنون إلى من أنار لي دعائها حياتي والدتي العزيزة أطال الله عمرها وأحسن عملها

إلى إخوتي وأخواتي انسي في حياتي

إلى الأصدقاء الأوفياء الذين عبدوا طريقا كنت لم ابلغه إلا بعون من الله ثم بمواقفهم النبيلة

عبد الرحمان حبيب

شكر وعرفان

اهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والاشكال

مقدمة.....

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول المقاربة النظرية لقدرة الشرائية

تمهيد: 16

المبحث الأول: ماهية القدرة الشرائية..... 22

المطلب الأول: مفهوم القدرة الشرائية..... 22

المطلب الثاني: دور الدولة في الحفاظ على مستوى العام للأسعار..... 23

المطلب الثالث: على صعيد السياسة المالية..... 23

المطلب الرابع: على صعيد السياسة النقدية 25

المبحث الثاني: نظرية تعادل القوة الشرائية..... 26

المطلب الأول: عرض نظرية تعادل القوة الشرائية..... 26

المطلب الثاني: صيغ نظرية تعادل القوة الشرائية..... 27

الفصل الثاني

المقاربة النظرية لسعر الصرف الموازي

تمهيد 31-30

المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف الموازي..... 31

المطلب الأول: ما هية سعر الصرف الموازي 32

المطلب الثاني: تعريف كل من الاقتصاد الموازي سوق الصرف الموازي 37
المطلب الثالث: تعريف سعر الصرف الموازي..... 37
المبحث الثاني: تعريف سوق الصرف الموازي..... 42
المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الموازي والسوق الموازي 44
المطلب الثاني: أسباب وآثار الاقتصاد الموازي..... 53
المطلب الثالث: أنواع عناصر ومحددات السوق الموازي..... 57
المطلب الرابع: نموذج اجيينور للسوق الموازية 59

خلاصة الفصل 64

الفصل الثالث

الدراسة التحليلية و القياسية للعلاقة بين القدرة الشرائية و سعر الصرف الموازي في الجزائر

تمهيد: 65
المبحث الأول: دراسة تحليلية وصفية لتطور معدلات سعر الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)..... 65
المطلب الأول: سوق الصرف الموازية في الجزائر..... 66
المطلب الثاني: نشأة سوق الصرف الموازية 66
المطلب الثالث: أسباب ظهور الأسواق الموازية 68
المطلب الرابع: أثار سوق الصرف الموازية على الاقتصاد الوطني 70
المبحث الثاني: الإجراءات الوقائية لمكافحة السوق الموازية في الجزائر. 73
المطلب الأول: تطور سعر الصرف الرسمي و الموازي في الجزائر بالنسبة للدولار 74
المطلب الثاني: تجاذب سعري الصرف الرسمي و الموازي..... 75
المطلب الثالث: وضعية سعر الصرف الرسمي و الموازي في الجزائر..... 79
المبحث الثالث: تطور سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو في الجزائر..... 81

المطلب الأول: دراسة تحليلية وصفية لواقع تطور القدرة الشرائية في الجزائر 85
المطلب الثاني: معدلات التضخم في الجزائر 85
المطلب الثالث: مؤشر أسعار الاستهلاك(ICP)في الجزائر..... 88
المطلب الرابع: واقع و تطور القدرة الشرائية في الجزائر 90
المبحث الرابع:دراسة قياسية لعلاقة سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية في الجزائر خلال (1992-2020)..... 93
المطلب الأول: البيانات المستخدمة في تقدير نموذج سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية في الجزائر 93
المطلب الثاني: الطريقة المستخدمة في تقدير نموذج سعر الصرف الموازي..... 94
المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية..... 94
المطلب الثالث: فرضيات منهجية المربعات الصغرى العادية..... 95
المطلب الرابع: التحليل الاقتصادي..... 97
خلاصة الفصل 99
خاتمة.....
قائمة المصادر والمراجع.....
الملاحق
الملخص

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	الجدول رقم (01) : تسميات ومصطلحات التي تطلق على الاقتصاد غير الرسمي	34
02	الجدول رقم (02) : الفرق بين الاقتصاد الغير الرسمي والاقتصاد الرسمي	53
03	الجدول رقم (02) : حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام في الجزائر (الفترة 1990- 2010)	72
04	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في كل من السوق الرسمية و السوق الموازية خلال الفترة (1992- 2020)	76
05	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الأورو في كل من السوق الرسمية و السوق الموازية خلال الفترة (2001 - 2015) الوحدة الأورو والدينار الجزائري	83
06	بين تطور معدل التضخم خلال الفترة (1992 – 2000)	85
07	تطور القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة 1992 – 2020	93
08	اختبار ADF	94
09	نتائج تقييم معلمات النموذج	98
10	نتائج اختبار استقرارية البواقي	99
11	نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ (ECM)	100

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	الشكل رقم (01) : تأثير الدعم السلعي على توازن السوق	24
02	الشكل رقم (02) : الكميات المطلوبة و المعروضة من العملة الصعبة	67
03	تطور سعر الصرف الموازي و الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1970- 2014)	78
04	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار في الفترة 1975-2015	80
05	منحنى تطور سعر الصرف الموازي مقابل الدولار خلال الفترة (1974- 2015)	81
06	منحنى تطور معدل التضخم خلال الفترة (1992 – 2020)	86
07	الشكل يوضح تطورات مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر	90

المقدمة العامة

المقدمة العامة

أولى الباحثون والعلماء الاقتصاديين أهمية كبيرة لتحديد مفهوم شامل لسعر الصرف والتي ترجمت في وجود محاولات عديدة تمثلت في تعدد النظريات والمفاهيم قصد بلورت مفهوم حقيقي ساهم في تشخيص الواقع ويؤسس لنظريات جديدة في الموضوع، ومفسرا للتغيرات المختلفة للاقتصاد وللأزمات الاقتصادية، ومحاولة فهم الظاهرة التي تتميز بالتشابك بين أهم العوامل التي تؤثر في سعر الصرف، وذلك بتحليل الفارق الجوهري بين المدفوعات الداخلية التي تتم بواسطة عملة البلد والمدفوعات الدولية التي تتضمن وحدات من العملات المتعددة، الأمر الذي يبين وجود علاقة بين مختلف العملات والتي سميت فيما بعد بأسعار الصرف، وهي عبارة عن ثمن عملة دولة ما مقومة بعملة بلد أخر.

إن فكرة عملات الصرف تنطلق من عدم وجود عملة عالمية موحدة تعتمدها جميع الدول، خاصة وأن الذهب كعملة فقد تلك الصفة، مما تتطلب التأسيس لوجود عملات مختلفة يتم تحديد نسبها وفق سعر الصرف.

في هذا الشأن، فقد عرفت الدول النامية ومنذ مطلع الثمانينات، مشاكل عويصة في موازين مدفوعاتها الخارجية وتوازناتها الكلية لأسباب عدة، أهمها تراجع معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول لتبلغ ذروتها مع بداية الثمانيات مما انعكس سلبا على المبادلات الدولية هذا الأمر أدى إلى تقلص من واردات الدول المصنعة بسبب ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة المستوردة من الدول النامية، وكذا ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق الدولية وتذبذب أسعار الصرف. بالإضافة إلى هذه الأسباب التي يفترض أنها خارجية، عرفت هذه الدول أسبابا أخرى تصنف كمتغيرات داخلية، تتمثل في ضعف الإنتاج والإفراط في إصدار النقود وقلة الموارد مع سوء تخصيصها،

وكذا الاستعمال غير الأمثل لعوامل الإنتاج المتاحة. وأمام هذا الوضع قامت الدول النامية بإصلاحات اقتصادية وسياسات مالية ونقدية من أجل تحسين الأداء الاقتصادي وتعديل الأوضاع الاقتصادية الداخلية والخارجية[1].

في هذا الإطار، ظلت الجزائر ولفترات طويلة تعاني من اختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات، الأمر الذي أدى إلى تعدد أسعار الصرف وتدهور قيمة العملة الوطنية حيث انعكس ذلك على مجمل الأداء الاقتصادي للبلد على المديين القصير والطويل، مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى بذل الجهود لإيجاد آليات تساعد على استقرار سعر الصرف في المدى الطويل[2].

لم يعكس سعر الصرف وضع الاقتصاد الحقيقي إلا ابتداء من سنة 1963 حيث أدركـت أن نظامها كان بعيدا كل البعد عن سوق الصرف، وكان يتميز بالتسيير الإداري ل ـسعر الـصرف الدينار وقيود على التجارة الخارجية من طرف الدولة وزيادة مفرطة لقيمة الدينار الجزائري، بالتالي فإن إعادة النظر في هذا المجال كان لابد منه، فأصبح من الـضروري الانفتـاح علـى اقتصاد السوق ، وعليه قامت الجزائر بعدة إصلاحات في مختلف المجالات مؤثرة بذلك علـى جميع أشكال الحياة الاقتصادية، شاملة الجهاز المصرفي والمالي[3].

ونظرا للأهمية الكبرى التي تميز هذا السوق عن باقي الأسواق ، والتطور السريع لمجلات ـه المختلفة، أردنا التطرق لهذا الموضوع قصد إبراز آلياته من خلال دراسة وضعية الجزائر فـي ظل التحديات الاقتصادية الراهنة.

وأمام هذا الظرف تبرز إشكالية البحث التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

[1] النشاشيبي كريم وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، 2003 ص217.

[2] علي توفيق الصادق، نظم وسياسات أسعار الصرف، صندوق النقد العربي، 2005، ص 176.

[3] الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الثانية، بيروت، 2004، ص62

ما هي محددات سعر الصرف في الجزائر؟

ومن خلال هذه الإشكالية سوف نحاول الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي علاقة سعر الصرف بالتجارة الخارجية عامة و بميزان المدفوعات خاصة؟
- ما هي النظريات المحددة لسعر الصرف وما مدى نجاعتها بالنسبة للجزائر ؟
- ما هي سياسات الصرف المنتهجة لتحقيق التوازنات الاقتصادية ؟
- كيف تؤثر سياسة الصرف على اقتصاد الجزائر ؟

وحتى يتسنى لنا الإجابة على هذه التساؤلات لابد من الأخذ بعين الاعتبار الفرضيات التالية:

- إن التقلبات في السياسة الاقتصادية الكلية من أهم العوامل التي ساهمت في تعدد أسعار الصرف وبالتالي عدم استقراره على المدى الطويل.
- سياسة التخفيض هي إجراء لاسترجاع القيمة الحقيقية للعملة.
- الإجراءات أو التدابير المتخذة في برنامج التعديل الهيكلي والمسطرة من طرف صندوق النقد الدولي ولا سيما المتعلقة بسعر الصرف هي صالحة لجميع بلدان العالم الثالث مهما كان النظام الاقتصادي المتبع.

إن السبب في اختيار هذا الموضوع والحافز المشجع لدراسته، يعود لاهتمامنا الكبير بالمالية الدولية، ومحاولة فهم آليات الصرف وتأثيرها على النشاط الاقتصادي.

وأما أهميته فتكمن في أن سعر الصرف له تأثير مباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث ينعكس ذلك الأثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

إن الهدف من هذا البحث، يتمثل في محاولة إظهار دور سياسة الصرف في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال دراسة النظريات الاقتصادية التي يعتمدها الفكر الاقتصادي الحديث، ومعرفة أهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف في المدى الطويل، ومن ثم القيام بتحليل تلك العوامل وتحديد آثارها السلبية، واقتراح بعض الوسائل والتدابير التي يمكن أن تساهم في علاجها ومعرفة الآثار الايجابية والعمل على تدعيمها.

عند دراستنا لموضوع سعر الصرف، سوف نعتمد على المنهج الوصيفي الإحصائي التحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع، ثم نستخدم المنهج القياسي التجريبي في دراسة حالة الجزائر من خلال محاولة قياس العلاقات السببية السائدة بين سعر الصرف والمتغيرات المفسرة له حسب النظرية الاقتصادية.

وللإجابة على التساؤلات السابقة، واختبار صحة الفرضيات، تم منهجيا تقسيم موضوع الدراسة إلى خمسة فصول، أربعة نظرية وفصل تطبيقي.
أين سنتطرق في الفصل الأول فسنحاول تحليل وتعريف القدرة الشرائية و مفهوم القدرة الشرائية في سعر الصرف إلى التوازن ، كما سنحاول معرفة كيفية تسيير هذه الأسواق.

أما في أين سنتطرق في الفصل الثاني لعموميات حول أسعار الصرف، حيث سنتعرف على أنواع سعر الصرف وكيف يتحقق التوازن فيه من خلال دراسة جانبي العرض والطلب وتحديد نقاط التوازن بينهما، ثم نتطرق إلى نظم وتصنيفات أسعار الصرف كسعر الصرف الثابت والثابت القابل للتعديل وكذا المرن، وأخيرا سنتناول نظام الرقابة على الصرف من خلال التعرف على تقنياتها، أشكالها وأهدافها و لمعالجة أهم النظريات المحددة لسعر الصرف و المتمثلة في نظرية تعادل القدرة الشرائية بصيغتها النسبية والمطلقة، نظرية تعادل معدلات الفائدة ونظرية الأرصدة من خلال دراستنا لحالة ميزان المدفوعات، ثم نظرية المرونة السعرية وسنختم هذا الفصل بكل من النظرية الكمية والإنتاجية.

بيد أن الفصل الثالث يخص الجانب التطبيقي فيتمحور حول دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف باستعمال أدوات القياس الاقتصادي. حيث تناولنا فيه علاقة سعر الصرف بالمتغيرات الكلية، وعلاقته أيضا بالسياسة النقدية والمالية وكذا سعر الفائدة، ثم قمنا بالدراسة القياسية للنموذج سعر الصرف من خلال التعريف وتحديد النموذج ثم تقدير معادلة سعر الصرف وصولا إلى تصميم النموذج الأنجع للمعطيات المتوفرة للفترة **1992 - 2020**، قصد الإلمام بالظروف الكاملة لتحليل النشاط الاقتصادي للفترة المدروسة.

.

المبحث الأول **.القدرة الشرائية.**

تعود في الأساس فكرة دارسة القدرة الشرائية إلى عام 1950 م وكان قد تم استخدام هذا المصطلح من أجل القيام بمقارنة المواد أو السلع والمنتجات الموجودة داخل الأسواق والقدرة على القيام بشرائها من جانب المستهلكين لها، تم ربط تأثير مؤشر سعر العملة المتداولة أي المحلية بمجتمع أو دولة ما والذي يكون مرتبطا بالانخفاض وذلك من خلال الاعتماد على عدة عوامل اقتصادية مؤثرة بشكل مباشر بالسوق.

تعتبر القدرة الشرائية مصطلح يستعمل دوما للتعبير عن حجم الاقتصاد الوطني و مدى قدرة الأفراد على التكيف مع مؤشراته. فعندما تكون القدرة الشرائية للعملة الوطنية مرتفعة، يعني أن المواطنين أو المستهلكين يعيشون في بحبوحة اقتصادية . و لكن عندما تنخفض هذه القدرة الشرائية فهذا يعني أن ثمة أزمة اقتصادية تدق على الأبواب.

1.1 .مفهوم القدرة الشرائية.

تعددت تعاريف القدرة الشرائية إلا أن هناك اتفاقا عاما من طرف الكتاب على ما يعنيه هذا المصطلح, فالقدرة الشرائية تشير إلى مقدار السلع و الخدمات أو كميتها التي يمكن شراؤها بمقدار معطى من النقد, أو بشكل أكثر عمومية ,بالأصول الجارية و كما بين آدم سميت فإن امتلاك النقد يعطي القدرة على إمرة الآخرين من العاملين، كما عرفت القدرة الشرائية بأنها القدرة على شراء السلع و الخدمات أو كمية السلع و الخدمات التي يمكن لوحدة من النقد شراؤها.

كما يشير مفهوم القدرة الشرائية في سعر الصرف إلى التوازن و المساواة القوة الشرائية لكافة العملات في البلدان الأصلية لسلعة ما من بين السلع , و تحضي أسعار صرف العملات بأهمية كبيرة في هذا السياق كونها المقياس الأول لإيجاد مقارنة بين مستويات المعيشة بين البلدان , ومفهوم القدرة الشرائية عادة ما يختص بالأفراد دون المجموعات و لكن تقسيم المجتمع إلى شرائح متفاوتة في قدرتها الاستهلاكية يولد لنا مفهوما تحليليا أكثر منظومية و اقل فردية و هو مفهوم الشرائح الاستهلاكية و هي مجموعة من أفراد المجتمع تتساوى في مستوى القدرة الشرائية.[4]

2 دور الدولة في الحفاظ على مستوى العام للأسعار

1.2 على صعيد السياسة المالية

باعتبار التضخم هو بمثابة اتجاه مستمر في ارتفاع مستوى الأسعار في الأسواق فإنه يهدد القدرة الشرائية للمواطن,لذا فالدولة تعمل على التأثير على الأسعار عن طريق الإنفاق العام بغية تحقيق جملة من الأهداف حيث يتم هذا التأثير عن طريق إما دعم لبعض السلع الواسعة الاستهلاك أو عن طريق توجيه الإنفاق العام إلى زيادة الاستثمار و استبعاد (تخفيض) النفقات غير المنتجة .
فإذا تم توجيه الإنفاق العام إلى دعم السلعي فإن ثمن تلك السلع سوف يعرف انتعاشا ملحوظا يكون في صالح أصحاب الدخول المحدودة كإعانة للطبقات الفقيرة و الشكل البياني الموالي يبين تأثير الدعم السلعي على توازن السوق.

الشكل رقم (01) : تأثير الدعم السلعي على توازن السوق

[4] - Chakib Ali Ibn Badirah . publisher place of publication not identified new med house . Alger . 2014 . p 119.

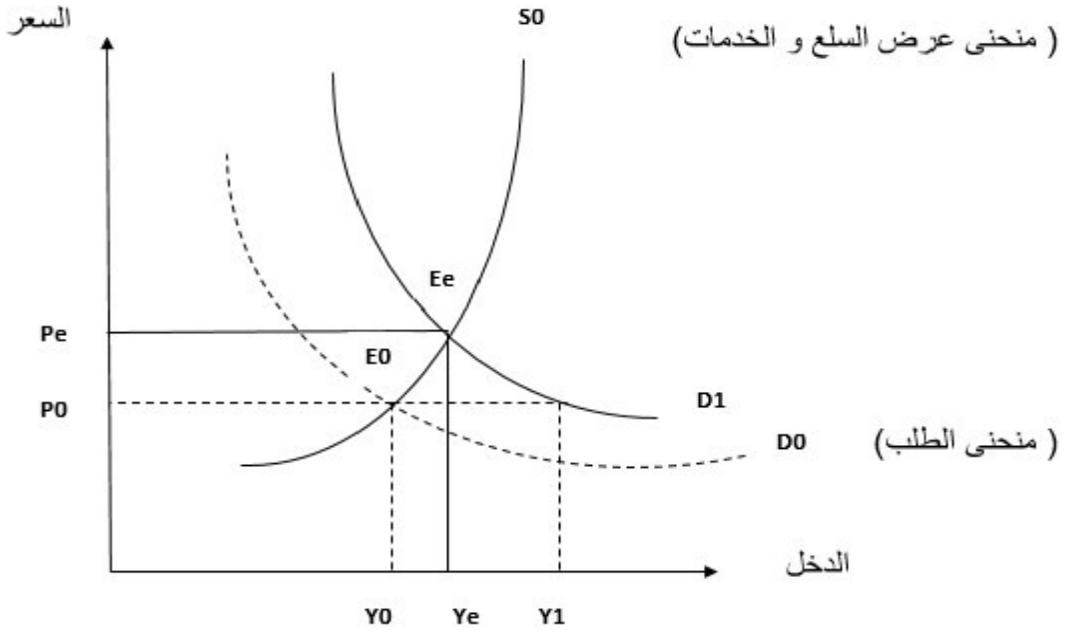

المصدر : فرحي محمد، النمذجة القياسية و ترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الجزائر"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،الجزائر،1999،ص197.

من خلال الشكل البياني أعلاه وفي وضع التوازن E0 وهي نقطة تقاطع بين منحنى الطلب D0. ومنحنى العرض S0 ,وبعد قيام الدولة بالتدخل عن طريق سياستها الإنفاقية بدعم السلع واسعة الاستهلاك فإن ذلك يساهم بدرجة كبيرة في زيادة الدخل الحقيقي Y/P
و بالنظر إلى أن أسعار هذه السلع و بعد دعمها لا تمثل القيمة الحقيقية لها و المتمثلة في تكلفة صنعها+ المصاريف +الربح ,فان الطلب عليها يرتفع و هذا ما يساهم في انتقال منحنى الطلب إلى اليمين و يتحدد و ضع توازني جديد عند التقاطع مع منحنى العرض و بالتالي يمكن القول أن سياسة الدعم السلعي التي تطبقها الدولة على بعض السلع الواسعة الاستهلاك تساهم في رفع دخل الطبقات محدودة الدخل.
أما إذا تم توجيه الإنفاق العام إلى زيادة الاستثمار فانه يؤدي إلى تغيرات في هيكل الأسعار تختلف عما إذا تم توجيه الإنفاق لزيادة الاستهلاك ’فمثلا الاستثمار في الطاقة الكهربائية أو الاستثمار في القطاع الفلاحي و الصناعي فذلك يساهم في تخفيض أسعار هذه المنتجات الضرورية بالنسبة للمواطنين, بالإضافة إلى استبعاد النفقات الغير منتجة عن طريق إعادة فحص برامج الإنفاق العام باعتبار أن ارتفاع هذا الأخير هو سبب تفشي ظاهرة التضخم.

2.2. على صعيد السياسة النقدية.

السياسة النقدية المنتهجة من طرف السلطات النقدية في أي بلد دف إلى تغيير كمية النقود و السيولة النقدية,لتحقيق جملة من الأهداف السياسة الاقتصادية، حيث تلجأ الدول الصناعية عند معالجة مشكلة تنامي معدلات التضخم إلى : [5]

-استهداف معدل محدد للتضخم .

-يقوم البنك المركزي باستخدام السياسات النقدية المتاحة لتحقيق هذا المعدل خلال مدة زمنية محددة ,تكون عادة سنتين.

-يستطيع البنك المركزي الوصول إلى معدل التضخم المستهدف عن طريق استخدام آلية تحديد مدى معين لسعر الفائدة الحقيقي في الأجل القصير ,عوضا عن استخدام سياسة تحديد الكمية المعروضة من النقود.

-البنك المركزي يستطيع تحقيق استقرار في تذبذب معدل التضخم

-يحقق أيضا استقرار في تذبذب معدلات الإنتاج ,فإذا حدث و زاد الإنتاج فإن على البنك المركزي في هذه الحالة أن يرفع معدل الفائدة,و العكس صحيح .

و يرى مؤيدو هذه السياسة بأنها قادرة على تحسين عدم الكفاءة الذي ينشأ عادة إما بسبب عدم التزام القطاع الخاص بالسياسات المعلنة,أو بسبب ضعف التنسيق بين المسؤولين النقديين و الماليين فضلا عن ذلك,فإن هذه السياسة تسمح بوضع توقعات من قبل المستهلكين و قطاع الأعمال و غيرهم من الوحدات الاقتصادية حول السياسات المستقبلية,مما يقلل من حالات الشك و عدم اليقين, و يزيد من القدرة على محاسبة متخذي القرار في البنك المركزي, في حالة كانت النتائج اقل مما هو موضوع في الأهداف الرئيسية , وقد حققت هذه السياسة نجاحا ملحوظا في الدول الصناعية ,خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ,حيث شهدت معدلات التضخم استقرار خلال المدة القريبة الماضية.

المبحث الثاني : نظرية تعادل القوة الشرائية

[5] بن ختو يوسف، " **العلاقة بين سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية** "، مرجع سبق ذكره ، ص 98.

تقوم نظرية تعادل القوة الشرائية بمقارنة لاقتصاديات الدول عن طريق الأخذ بعين الاعتبار مستوى المعيشة في كل بلد عن طريقة حساب كلفة المعيشة و المستوى العام للأسعار. و تكمن فائدة هذه النظرية في تمثيلها للمعطيات الاقتصادية الخاصة بقياس القوة الحقيقية لمتوسط الدخل الفردي و الاقتصاد بشكل أفضل ، مع تقليل أهمية قيمة العملات و أسعارها في أسواق الصرف ، نظرا لأن الأخيرة لا تعكس القيمة الحقيقية للعملة نتيجة تدخل الحكومات في تحديد قيمتها أو نتيجة عمليات المضاربة التي تعرفها الأسواق.

1. عرض نظرية تعادل القوة الشرائية

ظهرت نظرية تعادل القوة الشرائية إلى حيز الوجود خلال الحرب العالمية الأولى و دلك عندما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد الأسعار بين العملات، بعدها تخلت الدول عن قاعدة الذهب و يعود أصل هده النظرية إلى الاقتصادي السويدي "جوستاف كاسل" الذي قام بصياغتها عام 1922 ، عندما اصدر كتاب بعنوان " النقود و أسعار الصرف الأجنبي بعد عام 1914." يرى Cassel أن سعر أي عملة يتحدد وفق قو ا الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لمقدر ا في الأسواق الخارجية و من ثم فان العلاقة بين عملتين تتحدد تبعا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين ، و منه فان التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار النسبية لكلا الدولتين.

أما سعر التوازن الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين يعني تساوي القوة الشرائية للعملتين.[6]

2. صيغ نظرية تعادل القوة الشرائية

تعتمد هده النظرية على الصيغ التالية :

-الصيغة المطلقة – LA(PPA) Absolue.

تعتبر هده الصيغة امتدادا لقانون السعر الوحيد و التي تفترض أن السوق تامة المنافسة و غياب الحواجز الجمركية أمام حركة السلع، إضافة إلى أن

[6] - عمرو حامد ، " **إدارة الأعمال الدولية** " ،، المكتبة الأكاديمية ، الطبعة الأولى، 1994، ص66

المعلومات تامة الانتقال و توافر سوق دولية في ظل المنافسة الكاملة ، فضلا عن تجانس السلع في كل البلدان.

وتبين هده الصيغة أن سعر الصرف التوازني لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر.

$$e_t = \pi \frac{P_t}{P_T^*} \quad \ldots\ldots (1)'$$

e_t : سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية.

P_t :مستوى الأسعار المحلية

P_t^* : مستوى الأسعار الأجنبية .

علما أن :

$$P_t^* = \sum \alpha_i . P_{it}^*$$

$$P_t = \sum \alpha_i . P_{it}$$

α_i :الوزن الترجيحي الخاص بالسلع المتبادلة بين البلدين

إن وجود بعض تكاليف النقل و بعض القيود المتعلقة بالتجارة الخارجية مثل التعريفات الجمركية...الخ.، و باعتبار هده العوامل ثابتة عبر الزمن فانه يمكن صياغة المعادلة (1) على النحو التالي [7]:

[7] - بن قدور علي ، **" دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر"** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان، 2012- 2013،ص22 .

$$e_t = \pi \frac{P_t}{P_T^*} \quad \ldots\ldots (1)'$$

-الصيغة النسبية: (PPA) La PPA Relative.

على عكس الصيغة المطلقة فان الصيغة النسبية تبنى على

أساس الفرضيات التالية : .[8]

- الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل
- حرية انتقال المعلومات.

-إزالة الحواجز التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعملتين.

و اهتمت الصيغة النسبية بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الاسمي على إلغاء فوارق التضخم في البلدان، آو بمعنى آخر يتحقق توازن سعر الصرف عندما يساوي معدل التغير في سعر الصرف مع التغير في النسبة بين الأسعار.
ادن و بإدخال اللوغاريتم على المعادلة (1)' نحصل على :

$$loge_t = \pi + logP_t - logP_T^* \quad \ldots\ldots (2)$$

و إذا عبرنا عن المعادلة (1) بالتغير نحصل على :

$$\Delta loge_t = \Delta logP_t - \Delta logP_t^* \quad \ldots\ldots (3).$$

المعادلة (3) تبين أن انخفاض نسبة سعر الصرف الاسمي يساوي إلى فرق مستوى التضخم بين البلد محل الدراسة و البلد الأجنبي.
إذن تنطلق هذه الصيغة من مبدأ أن البلدان صاحبة معدلات تضخم عالية مقارنة بالدول المتعاملة معها ،تقبل بتدهور قيمة عملتها مقابل عملات هذه الدول مما يؤثر على مبادلا ا التجارية

-الصيغة النقدية – (PPAm).

[8] سماعلي فوزي، **" اقتصاد معدلات الصرف"** ، ديوان المطبوعات الجامعية، قالمة، ص20

إن نظرية تعادل القوة الشرائية قد ظهرت عند النقديين في قالب آخر ، إلا أن المبدأ و قانون السعر الوحيد بقي على حاله، و الاختلاف الذي تميز به النقديين هو وجوب التفرقة بين نوعين من السلع.
فهناك سلع متاجر ا دوليا و سلع غير متاجر ا دوليا حيث أشار كل من))ماندل و انكريجد و كلوين جودسن((، أن لكل بلد سلعا منتجة و مستهلكة و هي سلع قابلة للتبادل و سلعا غير قابلة للتبادل دوليا ،و كل نوع من السلع تؤخذ لتكون مكونا للأسعار النسبية للسلع.
و يقتصر النقديون قانون السعر الوحيد على السلع المتاجر ا دوليا فقط، و في هذا الصدد يتحدد سعر الصرف من خلال أسعار المحلية (PT) و أسعار السلع الأجنبية (P*T) المتاجر ا دوليا، و هدا بافتراض تماثل تكاليف النقل و الرسوم الجمركية ، و بدلك يتحدد سعر الصرف بالصيغة الرياضية كما يلي : [9]

$$= \frac{PT}{P * T} \quad \dots\dots (4)$$

و للقيام بتحديد الأسعار المحلية (P) التي تتضمن السلع المتاجر ا دوليا و تحديد الأسعار الأجنبية المتعلقة بالسلع المتاجر ا دوليا (P*T)، و للتعبير عن الأسعار المحلية نضع المعادلات الرياضية التالية :

$$P = \alpha PT + (1 - \alpha)PN \quad \dots.(5)$$

حصة السلع المتاجر ا دوليا من مجموع السلع المنتجة محليا. :

الأسعار الأجنبية يعبر عنها كالتالي :

$$P^* = \alpha^* P^* T + (1 - \alpha)P^* N \quad \dots..(6)$$

حصة السلع المتاجر ا دوليا من مجموع السلع المنتجة في البلد الأجنبي.* :

رغم أن الصيغة النقدية كانت أكثر الصيغ النظرية التي أعطت تفسيرا مقنعا بشأن تحديد سعر الصرف التوازني من خلال مستويات الأسعار، إلا أن الواقع العملي يثبت عدم صحتها المطلقة.

[9] سماعلي فوزي، **" اقتصاد معدلات الصرف"** ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

تعتبر دارستنا الحالية من الدارسات الحديثة التي تناولت موضـوع سـعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية.

- اختلاف دارستنا عن بعض الأدبيات السابقة من حيث المتغير التابع أو المتغير المستقل فهناك من ربط موضوع الاقتصاد المـوازي بالفسـاد وهناك من ربط موضوع القدرة الشرائية بالتضخم.

المبحث الأول الإطار النظري لسعر الصرف الموازي :

يعبر القطاع الموازي عن مجموع الأنشطة الاقتصادية السوداء التي تمارس خارج القواعد والأطر التي تضعها السلطات العمومية وهو يشمل مختلف نواحي الحياة الاقتصادية بدائرتيها الحقيقية والمالية وجميل حجمه إلى الارتفاع كل من خفض مستوى التنمية الاقتصادية.

يعتبر سوق الصرف الموازي جزء من الاقتصاد الموازي وتحتضن في جزء من المعاملات الموازية هي المعاملات الخاصة بالعملات الصعبة مقابل العملة الوطنية.

ولدارسة سعر الصرف الموازي سنحاول التطرق إلى تعريف الاقتصاد الموازي ومختلف التسميات المطلقة عليه ثم انتقلنا إلى دارسة العلاقة بينه وبين الاقتصاد الرسمي العوامل التي أدت إلى ظهور واستفحاله، إضافة إلى المظاهر والأشكال التي يكون عليها كما سنشير إلى خصائص الاقتصاد غير ، محدداته أشكاله وأخيار النظريات المفسرة له.

2 -1 ماهية سعر الصرف الموازي:

1-1-2- نشأة الاقتصاد الموازي:

يعتبر القطاع الغير الرسمي قديما النشأة حيث ظهر قبل القطاع الرسمي وقبل الدولة في حد ذاته حيث كان الأفراد في القديم يزاولون نشاطات اقتصادية بسيطة تتماشى مع احتياجاتهم البسيطة، ولي عدم توفر هيئة تقوم على تنظيم العلاقات في ما بينهم لم يكونوا مجبرين على التصريح بالأعمال التي كانوا يزاولونها، حيث لم تكن هناك الحاجة للوصول على ترخيص للقيام بالأعمال الاقتصادية والتجارية، وبالتالي يمكن القول بأن هذه الأنشطة ظهرت في بداية الأمر بصورة غير رسمية وذلك لغياب الدولة عن النشاط الاقتصادي.

ولكن مع زيادة النشاط الاقتصادي وتنامي المجتمعات وكثرة الاضطرابات بين الأفراد أصبح في حاجة ماسة لمن ينظم أمورهم ويحمي مصالحهم لذلك تنازل عن جزء من حريتهم العامة لصالح هيئه عامه توكل إليهم مهمة التنظيم وهنا ظهرت الدولة كحل الإداري وتشريعي ونشأة بموجب اتفاق ضمني بين أفارد المجتمع لتنظيم شؤونهم مقابل أن يسدد جزءا من مداخلهم لفائدتها وهكذا أصبحت تلك الأنشطة تخضع للقوانين والتنظيمات الإدارية أو ما يعرف بالاقتصاد الرسمي.

وكما هو معروف أن الهدف الأساسي للفرد من قيامه بالنشاطات الاقتصادية والتجارية هو تعظيم الربح ومع القوانين والعراقيل التي فرضتها الدولة والتي صعبت أو بالأحرى أنقصت من ربح الفرد هذا ما أدى إلى تجاوز هذه القوانين التي توجد أنشطة غير

رسمية سواء كانت ظاهرة أو سرية، وهكذا أظهر بما يسمى بالاقتصاد غير الرسمي الناتج عن الحاجة إلى تجنب القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي ومن هذا يمكن اعتبار الاقتصاد غير الرسمي آفة اقتصادية مخالفة للقانون تضخمت وتغلغلت في مختلف المعاملات الاقتصادية رغم عدم مشروعيتها ولقد ظهر مفهوم الاقتصاد غير الرسمي لأول مرة من خلال دارسة قام بها المكتب الدولي للعمل **BTT** في كينيا سنة 1972 حول التشغيل ولكن في الحقيقة إلى مصطلح الاقتصاد غير الرسمي كان قد استخدم سنه قبل ذلك من طرف الاقتصادي **Keith Hart** أي سنة 1971 خلال ندوة أقيمت في معهد دارسات التنمية جامعة **sussesx** وكان يدور موضوع الندوة حول البطالة داخل المدن في أفريقيا بالإضافة إلى مقالة أخرى كتبها سنة 1971 حول الدخل غير الرسمي في غانا ولكن لم تصدر إلا في سنة 1979 م

2 -2-1 : مختلف التسميات والمصطلحات التي تطلق على الاقتصاد غير الرسمي:

لقد تعددت التسميات المطلقة على هذا الاقتصاد وقد لخصها الاقتصادي **Jean Charles Willard** 1989 في الجدول التالي :

الجدول رقم (01) : تسميات ومصطلحات التي تطلق على الاقتصاد غير الرسمي

Économie non observée	Economie non officielle
Économie cachée	économie non déclaré
Économie souterraine	économie dissimulée
Économie clandestine	économie submergée
Économie secondaire	économie sous- marine
Économie duale	économie parallèle
Économie occule	économie autonome
Économie noire	économie grise. Économie marginale économie
Économie Irrégulière	invisible contre économie
Économie périphérique	économie illégale
Économie de l'ombre	
Économie informelle	
	Économies non enregistrées.

ويمكن تقسيم ما استخدم من مصطلحات لتسمية الظاهرة إلى ثلاث أنواع:

- المجموعة الأولى :

تشير إلى **مفهوم السرية:** أطلق العديد من المصطلحات للدلالة على سرية الظاهرة من ابرزها اقتصاد تحت الأرض أو اقتصاد تحتي économie sous marine اقتصاد اسود économie noire اقتصاد سري économie cache اقتصاد الأبواب الخلفية أو الاقتصاد الخفي. souterraine économie

وتعطي المسميات السابقة انطباعا بأن أنشطة الظاهرة تعتبر غير مشروعة كما تشير للطبيعة السرية لها لكن لا يمكن الجزم بأن كافة مفردات الظاهرة بمثابة أعمال غير مشروعة ويرجع ذلك إلى وجود

بعض الأنشطة المشروعة لكنها غير معلنة ولا تدخل ضمن دائرة الدخل الوطني الإجمالي.

فمثلا بالنسبة للأنشطة الغير المشروعة تتمثل في الاتجاه في السلع المسروقة والاتجار في المخدارت والدعارة والقمار والتهريب والاحتيال..

أما بالنسبة للأنشطة المشروعة وغير المعلنة عنها للسلطات الحكومية فتتمثل في دخل الأعمال الحرة الذي لا يتم الإبلاغ عنه الأجور والمرتبات والأصول التي يحصل عليها الفرد من الأعمال غير المبلغ عنها التخفيضات والمزايا الإضافية التي تمنح للموظفين.

المجموعة الثانية: تشير مفهوم اللانظامية: توحي تلك المجموعة اللانظامية الظاهرة ومن أبرز المصطلحات التي استخدمت لتسمية الظاهرة طبقا لذلك المفهوم بالاقتصاد غير الرسمي **Economie Non Officielle** الاقتصاد اللانظامي الاقتصاد المرصود الاقتصاد غير المنظم هذا المفهوم اعتبره الكثير من المنظرين مفهوما ضيقا لأن اللانظامية ليست حكرا على الأنظمة غير المشروعة بل كثيرا ما تخص قطاع الصناعات الصغيرة والباعة المتجولون والأعمال البدوية والحرفية وهي غير قانونية لأنه ليس لها تسجيل إداري ولا ترقيم اجتماعي ولا تخضع لقوانين الدولة .

- **المجموعة الثالثة: تشير إلى العلاقة بالاقتصاد الرسمي:** من أبرز المسميات التي استخدمت لتحديد الظاهرة مفهوما الاقتصاد الظلي والاقتصاد الموازي ويعتبر هذان المفهومان عن علاقة الاقتصاد الرسمي تؤثر فيه وتتأثر بالاقتصاد الرسمي فمعظم عناصر الظاهرة هي نتيجة رد فعل السياسات المعلنة في الاقتصاد الرسمي.

ويعتبر تعريف الاقتصاد الموازي من الأمور المهمة خصوصا انه بناء على التعريف سوف تتحدد مهمة القياس أو التقدير لكن ليس هناك اتفاق على المعايير والمقاييس المستعملة لتحديد مجال نشاطه لا تزال محل نقاش.

يعرفوا المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والاقتصادي الموازي على أنه مفهوم وطرحه اقتصادي وسوسيولوجي يستعمل للدلالة على جزء الاقتصاد وكذلك نموذج ومن والإنشاء الشركات بحيث يعتبر شاذا مقارنة بالمؤسسات النظامية وكل ما يتطلبه إنشائها من توفر عناصر تبدو أحيانا شبه بديهية كالتسجيل الجبائي التسجيل في السجل التجاري التوظيف الشرعية للعمال الاشتراك في صندوق الضمان الاجتماعي التموين من القنوات المصرية الرسمية التسيير الرسمي والقانوني **(منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2004، ص 34)**

وعموما فإن الاقتصاد الموازي وحالة من الشذوذ عن المنظومة المعيارية النظامية الرسمية القانونية والمشروعات المسطرة من قبل السلطات لممارسة الأنشطة الاقتصادية وهو لا يدخل ومن الحسابات الرسمية والناتج القومي.

2 -3-1 تعريف كل من الاقتصاد الموازي ,سوق الصرف الموازي ,سعر الصرف الموازي:

1 -3-1 -1تعريف الاقتصاد الموازي:

اختلفت التعاريف المتعلقة بالاقتصاد الموازي باختلاف وجهات نظر لمختلف الأخصائيين الاقتصاديين والباحثين في هذا المجال وكذا مختلف المنظمات الاقتصادية الدولية وذكر أهم التعاريف:

- حسب تقرير مكتب العمل الدولي :

يعتبر اقتصاد غير رسمي إذا توفرت فيه على الأقل المعايير السبع الآتية:

1- سهولة الحصول على عمل داخل هذا القطاع بسبب غياب القيود.

2- استعمال الموارد المحلية الخاصة التمويل الذاتي غياب الافتراضي من البنوك.

3- الملكية العالمية للمؤسسة.

4- تتميز المؤسس بصغر الحجم وممارسة نشاطات على نطاق صغير.

5- تعتبر اليد العاملة أهم عوامل الإنتاج ويتم الاعتماد عليها بشكل واسع.

6- التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي.

7- تتميز الأسواق بالمنافسة الغير منظمة.

وبناء على هذه الأرضية التي وضعها المكتب الدولي للعمل في تعريفه الاقتصاد الغير رسمي وإعطاء الأفكار العامة لهذا القطاع انطلقت التحاليل والنقاشات حول هذا الموضوع من مختلف الأخصائيين لتظهر بعد ذلك تعريفات مختلفة خاصة بظاهرة الاقتصاد الغير رسمي .

وقد ظهرت أول وجهتي نظر مختلفتين لتحليلالقطاع غير الرسمي ما بين الاقتصادي "k.hart" و المكتب الدولي للعمل "**BTT** " ونخسر ذلك فيما يلي:

بالنسبة ل **K.HART** فقد طرح مشكلة الدخل أو العائد غير الرسمي دخل إضافي ومكمل للعائد الرئيسي الذي يكسبه الفرد من النشاط الرسمي وذلك أمام مشكلة تضخم وضعف المداخيل وبالتالي فقد أشار **K.HART** هنا إلى تحليل على مستوى إلى العائلات يشير إلى أن الدخل العائلي مكون من داخل مصدر رسمي وداخل في مصدر غير رسمي بمعنى آخر وجود عمل مزدوج للفرد عمل رسمي وعمل غير رسمي مثلا عمل شخص في إدارة مؤسسة ما بصفة رسمية وعمل آخر يقوم به كسياقة سيارة أجرة وهذا ما يعرف بازدواجية العمل.

-بالنسبة لمكتب العمل الدولي BTT :

عرف القطاع غير الرسمي على أنه قطاع يضم مجموعه وحدات إنتاجية تتميز بمجموعة من الخصائص والمعايير خاصة تنطقان يا منه بالإضافة إلى ضعف مستوى القوانين التي تحكم سير هذه الوحدات وبالتالي فقد أشار المكتب الدولي للعمل هنا إلى تحليل على مستوى الوحدة الإنتاجية أي المؤسسة.
حيث اعتمدت معظم الحكومات والمؤسسات العالمية هذا المنهج بهدف قياس النشاطات الغير رسميا ودرجة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام وكذلك التسيير ما بين الوحدات الإنتاجية الرسمية وغير الرسمية .

-بالنسبة لفيتو تانزي VITO TANZI :

هو مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغ على السلطات الضريبية أو مجموعة دخول غير الواردة في الحسابات الوطنية كما يعرفه في صيغة أخرى له بأنه ذلك الجزء من الناتج الوطني الذي لا يتم قياسه في الإحصائيات الرسمية بسبب عدم إعلان أو إقراره بأقل من قيمته الحقيقية للسلطات الضريبية .

-بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :

ترى أن القطاع الموازي هو ذلك القطاع الذي في ظله لا تعتمد المؤسسات أثناء قيامها بنشاطات اخذ تصريح من الهيئات المختصة.

بالنسبة لكل من Schneider Fridreech **و** Dominik Enste -

يسمى اقتصاد الظل أيضا بالاقتصاد الظلي الخفي أو الاقتصاد غير الرسمي وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروع فقط يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ بها و المتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة ومن ثم فإن الاقتصاد يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة بشكل عام إذا ما بلغت بها السلطات الضريبية .

-بالنسبة للأستاذ احمد هني: عرف الظاهر على أنها تنحصر في جملة من النشاطات التي تارها الدولة أو أنها تعتمد غض البصر عنه.

-بالنسبة للأستاذ بودلال علي : عرفها على أنها كافه الأنشطة المولد الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج الوطني أما لنعمد إخفاءها.

تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة وأما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد.

-بالنسبة للمؤتمر الدولي للإحصائيات CIST :

يعرف المكتب الوطني الدولي للعمل القطاع غير الرسمي بصفه عامه على انه مجموعة من الوحدات الإنتاجية التي تنتج سلع أو خدمات بهدف خلق مناصب عمل ومدا خيل للأفراد الممارسين لهذه النشاطات.

تتميز هذه الوحدات بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- ضعف مستوى التنظيم.
- عدم وجود تقسيم بين عامل أرس المال والعمل كعامل إنتاج.
- اقتصاد سلع ضعيف.
- تعتمد علاقات العمل على ما يسمى بالعمل الموسـمي والعلاقـات المالية والاجتماعية:

-بالنسبة للنظام المحاسبي الوطني للأمم المتحدة 93 SCM:

يعتبر نظام المجابة الوطنية الاقتصاد غير الرسمي مجموعة من المعاملات والأنشطة الخفية غير الظاهرة، وغير المحسوبة في الحسابات الوطنية وغير المسجلة سواء كانت غير مشروعة أو

مشروعة ولذلك يطلق على أنشطة الاقتصاد الخفي بالأنشطة السوداء وغير الرسمية وغير النظامية وتتواجد في كل بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء كما يعرف القطاع غير الرسم على انه مركب من مجموعه وحدات اقتصاديه مخفيه في شكل مؤسسات فرديه تنتمي لقطاع العائلات لا توظف إجراء بصفة دائمة بل بصفة مؤقتة وبالتالي تخلق مشكلات في عمليه ضبط المجاميع الحسابية في جداول المحاسبة الوطنية .

إدراج ميسر خاصة بهذه السوق:

تيسر توفير السيولة المبكرة للأوراق المالية المدرجة فيها قبل إدراجها في السوق النظامية.

- السوق الموازي هو إحدى نتائج نظام الرقابة على الصرف و يتشكل هذا السوق في حالة ما إذا لم يستطع البنك المركزي تلبية طلبات المؤمنين على العملات الصعبة .
- أو هو السوق الذي يشمل المداخيل المحققة بطرق شرعية ولكن لا يتم الإعلان عن الإيرادات من ورائها لدى مصالح الضريبة وكذلك المداخيل المحقق من الأنشطة غير المشروعة كالمخدرات التهريب السلعي المراهنات الخ.... كما يشمل أيضا كافة المعاملات والمبادلات العينية التي تتم دون استخدام النقود وبمعنى شامل المداخيل التي لا تدخل ضمن الحسابات القومية .

- **المبحث الثاني: تعريف سعر الصرف الموازي:**

هو سعر الصرف الحر المطبق على العمليات الرأسمالية في ظل نظام للصرف ثنائي السعر **(سعر الصرف الرسمي الموازي)** أو إلى سعر الصرف الحر المطبق في ظل نظام للصرف مع سوق موازي غير شرعي للصرف **(سعر الصرف الموازي غير الشرعي)** في حين يشير مصطلح سعر الصرف الرسمي إلى السعر التجاري المطبق على العمليات التجارية (أساسا العمليات التجارية) لميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف ثنائية السعر أو إلى سعر الصرف الوحيد المطبق على كل العمليات الجارية والرأسمالية الرسمية المحددة من طرف السلطات النقدية (سعر صرف ثابت مقيم بأكثر من القيمة التي يجددها سوق حر للصرف) .

ومنه ووفقا للتعارف السابقة الذكر يمكن أن
نتوصل إلى التعريف التالي:

- هي ذلك الجزء من السوق الثـانوي الـذي يتم من خلالـه تنظيم التعامـل في القاعـة بـأنهم شـركات تحكمهـا شـروط إدراج ميسـره خاصة بهـذه السـوق تيسـر توفـير السـيول المبكـرة للأوراق الماليـة المدرجة فيها قبل إدراجها في السوق النظامية .

- أو هو اقتصاد لا يخضـع للرقابـة الحكوميـة ولا تتـدخل مدخلاتـه ومخرجاتـه في الحسـابات القوميـة لا يعـترف بالتشـريعات الصـادرة ولذلك يعتمد السرية في عمله شراء وبيـع وعملا أي بعيـدا عن أعين الرقابة ويتهرب من كافة الاسـتحقاقات المترتبـة عليـه تجـاه الدولـة سـواء كـانت رسـوم أو ضـرائب أو مخطـط أو تقـديم بيانـات....الخ ويستفيد من اغلب الخدمات لغيره من القطاعـات و بكـل أشـكالها . (حيان، اقتصاد الضل او الاقتصاد الخفي، صفحة 2)

2 -1-3- 2 تعريف سوق الصرف الموازي:

هو نظام للصرف أين تتم المعاملات الخاصة بالعملات الصعبة مقابل العملة الوطنية بأكثر من سعر واحد للصرف بحيث يكون لأحد هذه الأسعار على الأقل سواء كان شرعيا أو غير شرعي محدد الشكل الحرفي السوق وهو سعر الصرف الموازي.

يطلق أيضا على أنظمة الصرف مع سوق للصرف الموازي اسم أنظمة الصرف متعدد الأسعار وهي توضع في مقابلة أنظمة الصرف موحدة السعر وهي تلك الأنظمة التي يتم تبادل العملة الوطنية فيها على أساس سعر موحد للصرف. بالنسبة لجميع عمليات الصرف وبالنسبة لجميع المتعاملين الاقتصاديين هو سعر الصرف الرسمي المحدد وفق نظام الصرف المعتمد من طرف السلطات النقدية .

أو هو ذلك الجزء من السوق الثانوي الذي يتم من خلاله تنظيم التعامل في القاعة بأسهم شركات تحكمها بشروط.

2 -4-1 خصائص الاقتصاد الموازي والسوق الموازي:

2 -4-1 -1 خصائص الاقتصاد الموازي :

يتميز القطاع غير الرسمي بعدة خصائص يمكن من خلالها تصنيفه وتميزه عن القطاع الرسمي و نذكر من هذه الخصائص ما يلي:

- **اللانظامية**: حيث توحي بلا نظامية الظاهرة ومن أبرز المصطلحات التي استخدمت لتسميه الظاهرة تبقى لذلك المفهوم الاقتصاد غير الرسمي الاقتصاد اللانظامي الاقتصاد غير المرصود الاقتصاد غير المنظم هذا المفهوم اعتبره الكثير من المنظرين

مفهومـا ضـيق لأن اللام نظاميـة ليسـت حكـرا على الأنظمـة غـير المشـروعة بـل كثـيرا مـا تخص قطـاع الصـناعات الصـغيرة والبـاع المتجولون والأعمال اليدوية والحرفية وهي غير قانونية لأنه ليس لها تسجيل إداري ولا ترقيم اجتماعي ولا تخضع لقوانين الدولة.

- **العلاقة مع الاقتصاد الرسـمي:** من أبـرز المفـاهيم الـتي استخدمت لتحديـد ظـاهره الظلي والاقتصـاد المـوازي ويعتـبر هـذان المفهومـان من علاقـة الاقتصـاد الرسـمي بتلـك الظـاهرة باعتبارهـا عملية ديناميكية تؤثر فيه وتتأثر بالاقتصاد الرسمي ويفضل الكثـيرون استخدام أحـد مفـاهيم هـذه المجموعـة باعتبارهـا أن معظم عناصـر الظــاهرة هي نتيجــة رد فعــل للسياســات المعلنــة في الاقتصــاد الرسمي.

- لا يخضع للرقابـة الحكوميـة لا يعـترف بالتشـريعات الصـادرة لا يوجد ترخيص لمزاولة هذا النشاط لا يلتزم برسـوم قانونيـة لا يخضـع لقوانين العمل لا يوجـد ضـمان اجتمـاعي لا يمسـك دفـاتر نظاميـة لا تـدخل مدخلاتـه ومخرجاتـه في الحسـابات (القوميـة) أي تهـرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه تجاه الدولة لذلك يعتمد السرية في عملـه شـراء وبيـع وعملا أي بعيـدا عن الرقابـة التنظيم و المنافسـة الشديدة ويستمد وجوده من عيوب وتغيرات القطاع الرسمي.

- يضم شرائح متعددة سواء من حيث العمر والحالة التعليمية.

- **تدني مستوى المهارة للعاملين:**

- الأعمال الممارسة في القطاع غير الرسمي غالبا ما تحتاج إلى مستويات مهاريـة متدنيـة يسـتطيع من خلالهـا العمـال تبـادل مواقـع

العمــل ومن الســهل في إطارهــا اكتســاب مجموعــة مختلفــة من المهــارات المتنوعــة المطلوبــة لانجــاز العمــل بحيث أن المســتوى التعليمي ليس شـرطا من شـروط الحصـول على فـرص العمـل في هــذا القطــاع وغالبــا مــا يتســم العــاملون في هــذا القطــاع بتــدني مستوياتهم المهارية بحيث يحصـلون عليهـا من خلال التـدريب داخـل منشآت هذا القطاع .

2 -4-1 -2 خصائص السوق الموازي:

يتميز السوق الموازي بعدة صفات يمكن من خلاله تصنيف أو تميزه عن السوق الرسمي ونذكر منها:

- **الافتقــار إلى التنظيم**: تتســم الســوق الغـير الرســمية في غالبيتها بالتحرر من القيود التنظيمية التي يتسم بهـا السـوق الرسـمي من حيث تنظيم العمل نمط الإنتاج والتوزيع وعملية التسويق.
- **المرونــة :** أي عــدم الخضــوع للقــوانين الرســمية الــتي أدت بالسوق الموازي إلى إتباع قواعد أكسبت سمات أخرى منها المرونــة في العمل الأجر ونظام السوق.
- **ضآلة أرس المال والتكنولوجية المستخدمة:**

يعتمد العمل في السوق الموازية بصورة أساسية على الجهد البشري المبذول وتكاليف العمالة مقابل أرس المال المستخدم أما عن التكنولوجيا فهي بسيطة تعتمد على الموارد المحلية ولا تسرف في استخدام الطاقة.

- **صغر حجم المنشأة:**

يتسم العمل في السوق الموازي غالبا بصغر حجم المنشأة إن وجدت كما انه ليس هناك مكان محدد لممارسة النشاط الاقتصادي وأما بخصوص عدد العمال فهو قليل .

-2 أسباب وآثار الاقتصاد الموازي :

2-1-1 العوامل التي أدت إلى ظهور الاقتصاد الموازي :

هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية الاجتماعية الإدارية السياسية المتداخلة التي تؤثر في ظهور ونمو وانتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي في كل البلدان سواء المتقدمة منها والنامية ومن هذه الأسباب:

- **العوامـل الاقتصـادية :** والـذي يعـود سـببه للتـدخل المفـرط للدولـة في الحيـاة الاقتصـادية ممـا نتج عن ذلـك مشـاكل الاقتصـادية ودوافع تؤدي إلى بروز ظاهرة الاقتصاد الموازي نذكر منها :

- ندرة السلع فمن احد الأسباب الرئيسية في نمو الاقتصاد هو نقص عرض السـلع الاسـتهلاكية والكماليـة وسـهولة التلاعب في السـلع الـتي توفرها الحكومة.

- البنية الاقتصادية والأزمات الاقتصـادية وهنـاك جملـة من العوامـل الاقتصادية التي تساعد على زيادة رقعة الاقتصاد الموازي مثل التعــديل الهيكل الاقتصادي المرتبط بالإصلاحات الاقتصادية أو الأزمات

- ارتفـاع مسـتوى الضـرائب يعـد ارتفـاع مسـتوى العبء الضـريبي حافزا لدى الأفراد والشركات للتحول نحو الاقتصاد الموازي.

لكن هل يؤدي تخفيض معدلات الضريبة إلى القضاء على الاقتصاد الموازي:

إن تخفيض معدلات الضريبة قد لا يعني بالضرورة القضاء على الاقتصاد الموازي ذلك أن المتعاملين فيه يتمتعون بمعدل الضريبة

يساوي صفار لكنه سوف يقلل من الحافز نحو دخول مزيد من الأفراد إلى الاقتصاد الموازي، يرتبط بهذا العنصر مدى شعور الأفراد بالرضا عن السياسات الحكومية وقناعتهم بالأهداف التي تسعى إليها السلطات مما يحدد درجة الالتزام بدفع الضريبة .

العوامل الاجتماعية: تختلف هذه الأسباب من دولة إلى أخرى ولقد ساهمت بشكل كبير في زيادة حجم الاقتصاد الموازي نذكر منها:

- **أثـر الفقـر على زيـادة حجم الاقتصـاد المـوازي:** هنـاك علاقة قوية تربط بين ظاهرة الفقر ظاهرة الاقتصاد الموازي بحيث كلما زادت حدة الفقر زاد حجم التوجه نحو الاقتصاد الموازي.

-أثر النمو الديموغرافي على الاقتصاد الموازي:

إن ارتفاع النمو الديموغرافي يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة وبالتالي فائض في اليد العاملة التي لا يمكن أن يستوعبها سوق العمل ما يؤدي بالتوجه نحو العمل في القطاع الموازي.

العوامل السياسية: الاستقرار سياسي متزامن مع تحرير اقتصادي غير مرغوب من قبل الدولة من شأنه أن يترك الحقل فارغا وحر أمام نمو واتساع الأنشطة الغير الرسمية.

-العوامل الإدارية:

-الفساد الإداري:

في كثير من البلدان يمنح للموظفين العموميين مسؤولية وسلطات قد لا تتناسب مع مستويات الدخول التي يتقاضونها فإذا أضفنا إلى ذلك أن هناك فجوة بين هذه الدخول والمستويات اللازمة لتوفير

مستوى معيشة مناسبة لهم من المتوقع أن تنشأ اتجاهات سلوكية لدى الموظفين العموميين.

- الضرائب: كلما زادت أسعار الضرائب كلما اعتبرها الأفراد كعبء عليهم وهذا ما تشجع التهرب منها.

الحظر: يقصد به منع القانون لممارسة بعض أوجه النشاط مما يدفع بالأفراد إلى ممارستها سار ومن أمثلة هذه الأنشطة: تجارة المخدارت العاب القمار غير المشروعة....الخ

الفساد البيروقراطي: يستخدم بعض الموظفين العموميين سلطتهم في الحصول على مكاسب خاصة يطلق على هذه العملية اسم الرشوة **.** (قندوز، صفحة 74،75)

1 -2-2 - أثار الاقتصاد الموازي:

-الآثار الإيجابية للاقتصاد الموازي:

- يعتبر أكثر قدرة على سرعة الاستجابة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة مع الاقتصاد الرسمي وذلك لقدرته على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب التي تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية.
- القدرة على تقديم السلع والخدمات بأسعار أقل وبالتالي تخفيض آثار توزيعها موجبه من خلال مساعدة محدودي الدخل.
- يترك فائضا اقتصاديا يسمح لقطاع الأعمال بالاستمرار والنمو في ظل سوء التقنين الإداري الحكومي والمبالغة في الضرائب والرسوم التي تحد من نمو الأنشطة الاقتصادية والقانونية.
- يعتبر مصدر الاستمرارية الحياة لشريحة اجتماعية واسعة وهذا يخلف مناصب شغل جديدة وبأجور مماثلة للأجور القانونية وبالتالي

يساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي ويساعد في حل الأزمة البطالـة في الوقت الذي يعجز عنه القطاع الرسمي . **(حيان، اقتصـاد الظـل او الاقتصاد الخفي)**

- ويشـير **Duisburg** إلى الاقتصـاد الغـير الرسـمي على انـه يلعب دور المهدئ الاجتماع ويقولانه سواء كان الأمر هـو اسـتعادة أو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي فانه موجـود اقتصـاد خفي منتج ومرن أصبح أساسا مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي.

-الآثار السلبية للاقتصاد الموازي:

فقدان حصيلة الضرائب: إن جانب من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنها ضرائب حيث لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها السلطات الضريبية.

- نشوة المعلومات عنـدما يكـون حجم الاقتصـاد المـوازي كبـيرا فإن درجة اعتماديـة البيانـات الرسـمية سـتنخفض وتكـون مؤشـرات اقتصادية خاطئة والقرارات الاقتصادية غير صائبة.

- **-الآثار على السياسة النقديـة:** وجـود الاقتصـاد المـوازي يعني زيادة الطلب على النقود وبذلك تقل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة وتصبح سياسـة البنـك المركـزي ليس لهـا أي تأثير مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدي.

الآثار الاجتماعية: تظهر الآثار السلبية للاقتصاد الموازي في:

- غياب الحماية الاجتماعية ومـا ينتج عن ذلـك من أخطـار اجتماعيـة على العمال.

- يساعد على انتشار الجريمة وانحراف الشباب لممارسة الأنشـطة غير مشروعة.

- عدم المسـاواة بين عمالـه وعمـال الاقتصـاد الرسـمي خاصـة في توزيع العبء الضريبي.

استغلال الأطفال والنساء بالعمل داخل محيط تنعدم فيه ادني حقوق وقوانين العمل ويولد تأثيرا سلبيا على الرغبة في مواصلة العمل والتعليم وهذا ما يؤدي إلى انتشار الأمية والجهل.

-معدل النمو الاقتصادي: طبقا لبعض الدارسات يؤدي الاقتصاد الموازي إلى كبح نمو إجمالي الناتج المحلي بحيث أن انكماش الاقتصاد غير الرسمي يترتب عن الزيادة في الإيرادات الضريبية مما ينتج عنه زيادة الإتقان العام خاصة على البقية التحتية والخدمات التي تحفز التوسع في الإنتاج مما يؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي ككل. يتسبب وجود الاقتصاد الموازي في اختلاف معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد عن معدل النمو الرسمي فإذا كان من الاقتصاد الرسمي والموازي بصورة متوازية فإن التحفيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفار أما إذا تجاوز معدل نمو الاقتصاد غير الرسمي معدل نمو الاقتصاد الرسمي فإن معدل نمو الاقتصاد العام ككل يصبح أقل من الواقع والعكس صحيح.

2 -3-1 الفرق بين الاقتصاد الغير الرسمي والاقتصاد الرسمي : ويمكن توضيح أهم الفرو قات في الجدول التالي:

الجدول رقم (02) : **الفرق بين الاقتصاد الغير الرسمي والاقتصاد الرسمي**

الأهداف الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي:	**الأهداف الخاصة بالاقتصاد الرسمي:**
الأهداف الرئيسية: تحقيق أقصى حد من الربح في السوق. انعدام تشريع العمل. سهولة الدخول، عدم احترام القواعد. التمويل الذاتي. عدم دفع الرسوم والضارئب. **هيكلة السوق:** لا توجد حواجز عند الدخول إلى السوق. التشغيل الذاتي، الأجرة على الوحدة المنتجة. منتجات تقليدية. أسواق غير محمية.	**الأهداف الرئيسية:** - تحقيق مداخيل في السوق. - تطبيق تشريع النقابات. - دخول وجود النقابات. - الاستفادة من القروض الوطنية والأجنبية. - دفع الرسوم والضارئب. **هيكلة السوق:** - وجود الحواجز عند الدخول إلى السوق. - أجور وعقود العمل. - منتوجات معيارية علامات مسجلة. - أسواق محمية (الحصص الرخص الرسوم)
التكنولوجيا: تقليدية مكيفة منشأة. الاستعمال المكثف للعمل. وحدات إنتاجية صغيرة ومتنوعة.	**التكنولوجيا:** - حديثة وعصرية. - الاستعمال المكثف لأرس المال. - إنتاج واسع النطاق.

(بورعدة ح.، 2014، صفحة 24)

2 -4 أسباب أهداف السوق الموازي:

حسب المنظمة العالمية للعمل **OIT** فإنه يوجد عدة مميزات تساعد على التفرقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي:

- الفـــرق بين المؤسســـات على مســـتوى الاقتصـــاد الكلي والمؤسسات غير المتجانسة.

- مرونة العمـل في بعض الأنشـطة يمكن أن تمـارس بـالموازاة بعقود رسمية وأخرى بعقود غير رسمية.

- سـهولة حـواجز ممارسـة الأنشـطة غـير الرسـمية مقارنـة بالأنشطة الرسمية **(المؤهلات أرس المال القروض ...الخ)**

- يلعب القطاع غير الرسمي دور كبـير في اسـتيعاب المهـاجرين بـدون وثـائق وبالإنصـاف إلى كونـه يسـتقبل أيضـا المتعـاملين الاقتصاديين المستبعدين من القطاع الرسمي.

- إن مستويات الـدخول الخاصـة بالأنشـطة غـير الرسـمية الـتي تكون متأرجحة أحيانا تكون مرتفعـة وأحيانـا أخـرى منخفضـة بعكس دخـول الأنشـطة الرسـمية الـتي تكـون في الغـالب نوعـا مـا تتمـيز بالاستقرار.

- الاستجابة إلى القواعـد والقـوانين لأن القطـاع غـير الرسـمي يمكن أن يتناقض إذا أصبحت القوانين أقل صارمة.

- في القطاع الرسمي تدفع الضرائب والرسوم أما في القطاع غير الرسمي فلا تدفع لا ضرائب ولا الرسوم .

4-1- أسباب ظهور السوق الموازي:

كلما كان عرض العملات الصعبة غير كاف كل ما زادت سعة السوق الموازي أكثر الفرق بين السعر الصرف الرسمي والموازي (غير الرسمي) يزداد مما يحرض على بيع العملات الصعبة في السوق غير الرسمية ومن هنا فإن سعر الصرف الموازي المرتفع كثيرا يمكن قبوله لسببين:

التوسع في الإصدار النقدي الذي يؤدي إلى وجود مدا خيل إضافية.

الندرة أو النقص في السلع المستخدمة في السوق المحلية .

الطلب على العملات الصعبة في السوق الموازية:

بالإضافة إلى أنها مطلوبة لتمويل الواردات القانونية وتمويل الاستثمارات وتسديد خدمة الدين فان العملات الصعبة مطلوبة لغاية أخرى لها طابع غير قانوني أمام نظام الرقابة على الصرف.

1. تمويل الواردات غير القانونية.
2. تمويل المدفوعات غير المنظورة.
3. توظيف رؤوس الأموال في الخارج
4. عرض العملات الصعبة في السوق الموازية منافسة أخرى للعرض .
5. الصادرات المهربة.
6. بيع العملات الصعبة من طرف (المهاجرين الدبلوماسيين والسياح).
7. الإفراط في الفاتورة بالنسبة للواردات.
8. انخفاض في مبلغ فاتورة التصدير المصرح به .

4-2- - أهداف السوق الموازي:

- توسيع القاعدة الاستثمارية وذلك من خلال إدراج المزيد من الشركات في السوق الموازي مما يؤدي إلى زيادة الخيارات الاستثمارية المتاحة للمستثمرين فرص تقييم هذه الشركات وتحديدا الصغيرة والحديثة منها من خلال التزام هذه الشركات بشروط الإفصاح ومتطلباته.

تحفيز الشركات المدرجة في السوق النظامي على تطوير أدائها والمحافظة على تطوره وعدم تراجعه وبالتالي الانتقال إلى الإدراج في السوق الموازي.

- توجه عدد كبير من الشركات للإدراج في السوق الموازي يؤدي إلى زيادة السيولة في السوق المالي.

- يعتبر السوق الموازي احد عوامل الاستقرار والدعم للسوق النظامي كونه يمثل سوق تأهيل للشركات التي لا تستوفي شروط الإدراج في السوق الرسمي وهو أمر يشجع هذه الشركات على التطوير وتنمية الأداء التشغيل و زيادة الربحية.

- أحكام الرقابة وحماية حقوق المستثمرين حيث انه من خلال إدراج الشركات في السوق الموازي بتمكن هيئه سوق أرس المال من أحكام الرقابة على هذه الشركات وذلك بإخضاعها لشروط الإفصاح و متطلباته ما يوفر المعلومات الموثوق حول أداء هذه الشركات لجمهور المستثمرين.

القضاء على مظاهر التداولات غير القانونية إنجاز التعبير التي تم خارج إطار السوق دون ملكية أسهم ونقل هذه التداولات تحت مظلة الهيئة ورقابتها و إشرافها وذلك من خلال القيد وإيداع أسهم هذه الشركات في مركز الإيداع والتحويل في السوق المالي .

5- أنواع عناصر ومحددات السوق الموازي:

1.1.5: أنواع السوق الموازي:

- **أسواق صرف موازية شرعية:**

في هذه الحالة يتم تبني نظام مع السوق للصرف الموازي بقرار واعي من السلطات النقدية حيث تكون أمام نظام صرف ثنائي السعر عادة لمواجهة أزمة في ميزان المدفوعات نتيجة عن موجة خروج لرؤوس الأموال الأجنبية بعد دخولها نتيجة فتح حساب العمليات الرأسمالية لميزان المدفوعات المطبق على مختلف العملات وفق هذا النظام فيتم تطبيق سعر صرف مرن (سعر الصرف الرسمي الموازي) يتحدث بشكل حر في الجزء من سوق الصرف الموجهة لتمويل العمليات الرأسمالية لميزان المدفوعات

(سوق الصرف الموازي الشرعي).

- **أسواق صرف موازية غير شرعية:**

هنا يظهر سوق الصرف الموازي خارج إدارة الدولة يمثل رد فعل على القيود الكمية التي تفرضها السلطات النقدية على تلبية الطلب على العملات الصعبة بالسعر الرسمي ويتم تحديد سعر الصرف فيه بشكل حر عبر تلاقي العرض والطلب على العملات الصعبة خارج الأطر الرسمية.

رغم عدم شرعية هذا النوع من الأسواق إلا انه يكون عادة من طرف الدولة التي ترى فيه متخذا المقصاة من سوق الصرف الرسمي بالرغم من بعض الفترات من التشديد الأمني على نشاطه .

2.1.5: عناصر السوق الموازي:

- الشـركات الحديثـة النشـأة الـتي لم تلـبي أحـد شـروط الإدراج ومتطلبات السوق النظامي.

- الشــركات المتغــيرة من حيث الأداء المــالي ولــديها ســجل من الخسائر المالية المتتالية.

- الشركات المدرجة في السوق النظـام الـتي لم يتم نقـل إدراجهـا للسوق الموازي بسبب عدم قدرتها على تحقيق شروط الإدراج في السوق النظامي من حيث الأداء المالي أو أحجام التداول أو غيرهــا من متطلبات الإدراج في السوق النظامي .

- **3.1.5 محددات سوق الصرف الموازي:**

عوامل الطلب :

- تمويــل العمليــات التجاريــة: عمليــات الاســتيراد، عمليــات التهريب السلعي، والعمليات الغير شرعية.
- تحويلات رؤوس الأموال خاصة في فترة الانفتاح الاقتصادي.
- المدفوعات الغير منظـورة عمليـة تمويـل تجـارة المخـدرات التي تتم أساسا بالاعتماد على السوق السوداء للنقد الأجنبي.
- سياحة المقيمين في الخارج.

عوامل العرض:

- التسعير الأكثر بالنسبة للواردات وناقل بالنسبة للصادرات.
- تحويلات المغتربين.
- العمال الأجانب.
- السياح الأجانب.
- الدبلوماسيين.
- عمليات التهريب .

- **1.2.5 نموذج اجيبنور للسوق الموازية:**

يؤدي نموذج **اجيبنور** من أفضل الدارسات الموسع حول الأسواق الموازية حيث يشير إلى الأسباب الجوهرية التي تقودنا إلى خلق هذه الأسواق الموازية للسلام والعملات الأجنبية في البلدان السائرة في طريق النمو وهذا ارجع لعدم كفاية الإيرادات من العملة الصعبة ومدى توفرها والتي تكون نادرة أكثر فأكثر لعدة أسباب منها:

- تباطؤ النشاطات في فرض أسعار المواد الأولية.
- القيود المفروضة على المعاملات الجارية.
- التهريب.
- خروج رؤوس الأموال من خلال قنوات رسمية.

هذه الأسباب ما هي الآن نتائج هي نقص العملات الصعبة كما يمكن إضافة أن الطلب على العملة الصعبة المتوفرة متذبذب.

فرضيات النموذج:

1. اقتصاد صغير الحجم مع سوق موازيا للعملات الصعبة.
2. تنتج السلع المتبادلة وغير المتبادلة.

عرض النموذج:

متغيرات أسعار السلع المتداولة تكتب على النحو الآتي:

$$\Delta logBet = Q\ slog\ et + (1 - Q)\Delta \log bt + \Delta \log yt$$

حيث أن:

b = معدل سعر الصرف على مستوى السوق الموازي.

Δ=معدل الانخفاض المتوقع على مستوى سوق سعر الصرف الموازي.

e = معدل سعر الصرف على مستوى السوق الرسمي.

Be = السعر المحلي للسلع المتبادلة

تعتمد الفجوة الموجودة بين معدل سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي على درجة القيود على المبادلات وحركة رؤوس الأموال في هذه البلدان حيث أن المعاملات الصعبة نادرة وتتوزع بشكل محدد من قبل معدل الصرف الرسمي.

يعتمد السلوك معدل سعر الصرف في السوق الموازي على التدفق الناتج من التعاملات في السلع والخدمات ومدى توفر العملات الصعبة. يؤدي هذا التدفق إلى المجالات والواردات والانحسار للصادرات وتكون لدينا المعادلة التالية

$$\Delta logKdt = K_0 + K_1\, log(bt/et) K_1 > 1$$

إن الطلب على العملات الصعبة من أجل تسوية المعاملات الجارية يتوجه نحو السوق الموازي بسبب عدم تمكن الأسواق الرسمية منتقديه هذا الطلب وهذا الطلب على العملات يستجيب بايجابية إلى الزيادة في مستوى الدخل الحقيقي و إلى الفجوة الموجودة بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية معطاة بمعدل سعر الصرف السوق الموازي.

إن اختيار العملات الصعبة في السوق الموازي هي وظيفة إيجابية لما ردود العملة الصعبة وسلبية بالنسبة لمردود العملة الوطنية.

معدل العائد على العملة المحلية يعمل وفق معدل التضخم المحلي المتوقع.

$$* \; {}^{t}/_{t}-1=\log {}^{log}/_{t-1}$$

معدل سعر الصرف للسوق الموازي يأتي من خلال الاستنباط التالي:

$$\Delta logKdt = y_0 + y_1\ logQ1 + y_2 log\ \left(\frac{bt}{bt}.y1\right)$$

حيث:

$$y_0, y_1, y_2 > 0$$

إن معدل سعر الصرف في السوق الموازي لديه وظيفة إيجابية للحالات التالية:

- لعرض العملة المحلية.
- للإنتاج الحقيقي.
- لمعدل سعر الصرف الرسمي.
- للأسعار النسبية.

2 6. النتائج المترتبة على سوق الصرف الموازي وطـرق مكافحته:

1.6.2 النتائج المترتبة عن سوق الصرف الموازي:

تأثير هذه النتائج على الاقتصاد يتوقف على مدى ضخامتها.

- العرض غير كافي يؤدي إلى ظهور زيادة في التضخم المنتجات المعروضة في السوق السوداء والتي تعتبر كمالية والتي حملت محل المنتجات الأساسية هذه الأخيرة كلما كانت أسعارها مرتفعة كلما زادت حدة التضخم لتشمل كافة المنتجات في السوق المحلية.

تؤثر أيضا على الادخار المحلي من خلال تحويل رؤوس الأموال نحو الخارج وتجارة التهريب

2 -2-6 طرق مكافحة سوق الصرف الموازي:

تحرير التجارة الخارجية وقابليه تحويل العملة:

و تندرج تحت الشروط التالية:

- على الدولة إشباع كل الحاجات المحلية بالإنتاج المحلي أو الاستيراد.
- يجب على البلد أن يمتلك حجما هاما من الاحتياجات.
- ضمان قابلية تحويل العملة ويقصد به حرية تبادل هذه العملة بغيرها من العملات بحرية وبدون قيود وهنا يجب على البنك المركزي ضمان حرية تبادل هذه العملة بغيرها من العملات بحرية وبدون قيود وهنا يجب على البنك المركزي ضمان حوريه تبادل عملته في سوق الصرف بكل حرية ويمكن أن تكون هذه الخاصية شاملة.

تخفيض القيمة الخارجية للعملة سياسة التخفيض تعتبر أداة فعاله لإزاحة السوق الموازي عن دورها المتمثل في الإخلال بنظم الأسعار والفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي يميل إلى الانخفاض حسب مستوى التخفيض

خلاصة الفصل :

إن ظهور سوق الصرف الموازية هو إحدى نتائج نظام الرقابة على الصرف و يتشكل هذا السوق في حالة ما إذا لم يستطيع البنك المركزي تلبية طلبات المواطنين على العملات الصعبة ، فكلما كان عرض العملات الصعبة غير كاف، كلما ازدادت سعة السوق الموازي أكثر ، و الفرق بين سعر الصرف الرسمي و الموازي يزداد مما يحرض على بيع العملات الصعبة في الأسواق السوداء.

و تعد المتاجرة في السوق السوداء للصرف الأجنبي أحد أهم الأنشطة الغير الشرعية للاقتصاد غير الرسمي ،إذ تمثل الملجأ لغسيل الأموال القذرة الناتجة عن التعامل في بقية الأنشطة الغير الشرعية الأخرى و مصدرا لتمويلها. و بالتالي فهي تضم جزء كبير من الكتلة النقدية المتداولة بعيدا عن مرئي السلطات النقدية، كما يمثل سعر الصرف الموازي السعر الحقيقي و الذي يتم تداوله في حال غياب الرقابة على الصرف. و بالتالي فإن لهذه السوق آثار سلبية على الاقتصاد كزيادة

نسبة التضخم ، ريب رؤوس الأموال الأجنبية نحو الخارج و انخفاض نسبة الادخار في الداخل بالإضافة إلى انتشار الفساد و الرشوة ، و في نفس الوقت فان سعر الصرف الموازي يسمح بالكشف عن نسبة التخفيض الضرورية من أجل تقليص الفارق بينه و بين السعر الرسمي ليعكس بذلك الوضع المعدل الواقعي له.

-

مقدمة الفصل :

لقد مر نظام الصرف في الجزائر بعدة مراح ل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، و قد عرفت في المرحلة الأولى من الاستقلال نوعا من الاستقرار و لعل هذه الأنظمة المتبعة فيما بعد كان لها فضل كبير في خلق سوق الصرف الموازي فمنذ إصدار العمل ة الوطنية سنة 1964 ،سير سعر صرف الدينار إداريا مع ارتباطه بالفرنك الفرنسي إلى غاية 1973 ثم بسلة تتكون من 14 عملة صعبة من 1974 إلى 1994 ، و تميز بالاستقرار و الثبات خلال مدة طويلة تفوق العشريتين بما يلائم المرحلة التي عرفها الاقتصاد و المتميزة أساسا بنظام تسيير مخطط مركزيا، و بتنمية كثيفة تتطلب استثمارات معتبرة تم إنجازها بوتيرة سريعة.

و تعد الجزائر من بين الدول النامية الكثيرة التي تعاني من انتشار كبير للسوق الموازية للصرف و بتالي سنحاول في هذا الفصل تبيان مختلف هذه المراحل التي مر ا سعر صرف الدينار الجزائري و الوقوف على الأسباب التي أدت إلى تطور سعر الصرف الموازي في الجزائر و في الأخير محاولة دراسة العلاقة بين سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية و مدى تأثر هذه الأخيرة بسعر الصرف الموازي .

المبحث الأول :دراسة تحليلية وصفية لتطور معدلات سعر الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة (1992-2020)

تتميز الجزائر وعلى غرار العديد من البلدان النامية بتواجد سوقين للنقد الأجنبي ، احدهما رسمي و هي سوق منظمة و خاضعة لرقابة البنك المركزي ، و الأخر هو سوق غير رسمي تسمى بالسوق الموازية أو السوداء ، و رغم أن القانون الجزائري يعتبر البنوك التجارية هي فقط المرخص لها لبيع و شراء النقد الأجنبي ، إلا أن الواقع يظهر الإقبال الكبير على الأسواق الموازية على حساب السوق الرسمي ، و تباعدها بشكل كبير عن الأسعار الرسمية

، و هو ما شكل تحديا كبيرا أمام السلطات التي تؤكد مرارا و تكررا تصميمها على محاربة الأسواق الموازية و القضاء عليها لكنها فشلت في تحقيق ذلك.

1 سوق الصرف الموازية في الجزائر

السوق الموازي للعملة الصعبة هو سوق حر أين يتحدد سعر العملة الأجنبية عن طريق العرض و الطلب على العملة ، حيث يعتبر ظهور السوق الموازية هو إحدى نتائج نظام الرقابة على الصرف، و يتشكل هذا السوق في حالة ما إذا لم يستطيع البنك المركزي تلبية طلبات المواطنين على العملات الصعبة.

1.1 نشأة سوق الصرف الموازية

سوق الصرف الموازية في الجزائر شاع انتشارها خاصة مع بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري مع بداية الثمانيات القرن العشرون ، و كانت مرتبطة أساسا بالفرنك الفرنسي ، بحث بدا سعر الصرف في السوق الموازي يرتفع تدريجيا بحكم تزايد الطلب ، و أصبح العمال المهاجرين في فرنسا خاصة يفضلون تحويل أموالهم إلى الوطن عن طريق السوق الموازية بدل تحويلها عن طريق الحوالات أو البنوك .[1]

لقد نشأت السوق الموازية في الجزائر على أعقاب احتكار الدولة للتجارة الخارجية منذ 1970 ، نتيجة الخلل الكبير بين العرض الإجمالي و الطلب الإجمالي نتج اقتصاد الندرة إلى بروز السوق الموازية التي كانت مقبولة لسببين رئيسين هما : [2]

- تمكين شريحة واسعة من البطالين من الحصول علي دخل.

- تمكين العائلات من الحصول على سلع و خدمات تحتاجها غير موجودة في السوق الرسمية.

إن حجم السوق الموازي للصرف يعتمد على نوع العمليات التي يضمنها البرنامج الحكومي لمراقبة الصرف ، فإذا كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية فان سوق الصرف الموازي

[1] محمد راتول ، **" الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم "** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 4 ، جامعة شلف ، ص 246

[2] عبد المجيد بوزيدي ، **" السوق الموازية من الأسباب المباشرة للأحداث الأخيرة "** ، مجلة الفجر ، موقع جزا يرس ،الجزائر ، 2011 ، .

يتطور و ينمو إما إذا ما تم تلبية بعض هذه العمليات من قبل البنك المركزي و البنوك التجارية فيقل حجم السوق الموازي

الشكل رقم (02) : الكميات المطلوبة و المعروضة من العملة الصعبة

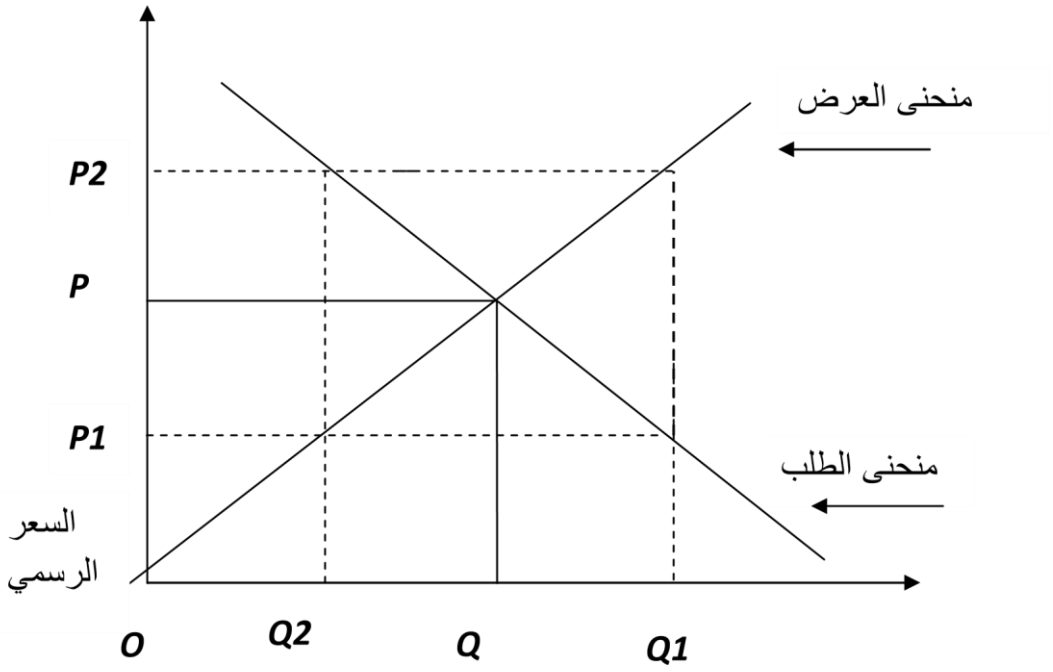

المصدر : محمد راتول ،مرجع سبق ذكره ،ص243

من الشكل يتضح عند سعر الصرف الرسمي P1 ، فان الكمية المطلوبة Q1 اكبر من الكمية المعروضة Q2 ، لذلك تتدخل السلطة النقدية عن طريق لوائح لتكييف الاحتياجات حسب الأولويات بما يتلاءم مع الكمية المعروضة عند السعر P1 ، مما يستلزم أن تبقى احتياجات كثيرة لا يتم تلبيتها لكونها مسقطة من اللوائح لذلك يلجا المتعاملون لتوفير العملة الصعبة التي يحتاجونها من السوق الغير الرسمي ، و من هنا ينشا سعر ثاني P2 يكون اعلي من السعر الرسمي P1 و اعلي كذلك من السعر التوازني P ، حيث أن الفارق بين سعر الصرف الموازي و سعر الصرف التوازني يعتبر تأمينا على المخاطر التي يتعرض لها الناشطون في السوق السوداء بسبب القوانين و التنظيمات المعمول ا و هي الحالة التي تميز ا الدينار الجزائري لغاية أوساط التسعينات .

أما اليوم فقد أصبح القطاع الموازي يقوم على رهانات غير التي كان يلعبها قبل سنوات و هو اليوم بمثابة الخطر الأول على الاقتصاد الجزائري . و بتالي أصبحت هذه الأسواق اليوم مقبولة على نطاق واسع و مقبولة من قبل جميع المراقبين للاقتصاد الجزائري الذين اجمعوا على أن حكام هذا البلد سمحوا لهذه الوضعية في أعقاب تحرير التجارة الخارجية.

1.2 أسباب ظهور الأسواق الموازية.

حسب تحاليل المختصين و الهيئات الدولية التي اهتمت بظاهرة السوق الموازية ، فهناك عدة عوامل ساهمت في وجودها و فرض مكانتها إلى جانب السوق النظامية في الجزائر . ومن خلال مما سبق يمكننا ذكر بعض أسباب ظهور هذه الأسواق في الجزائر :[3]

- عرفت الجزائر في مرحلة من مراحل اقتصادها منذ الاستقلال إلى غاية اية الثمانينيات ، حيث كانت الدولة الجزائرية تحتكر كل دواليب الاقتصاد مانعة أي شخص خاص ممارسته و بدا معه ظهور السوق الموازية ، الأمر الذي أدى إلى ممارسة أنشطة غير مشروعة و بصفة غير رسمية .كالتهرب من الضرائب و عرض سلع و خدمات ممنوعة لهدف تحقيق أرباح .

- الإفراط في الالتزام بدفع الضرائب و الرسوم لدى إدارة الضرائب إلى درجة يحس فيها بعض المتعاملين الاقتصاديين بثقلها على ميزانيتهم المالية ، الأمر الذي يؤدي م إلى التهرب في دفعها و اللجوء إلى السوق الموازية.

- **ندرة السلع** : فمن احد الأسباب الرئيسية في نمو السوق الموازية في الجزائر هو نقص عرض السلع الاستهلاكية و الكمالية ، و سهولة التلاعب في السلع التي توفرها الحكومة و التي يفترض أن يتم توزيعها من خلال المنافذ المختلفة التي تتولى الحكومة

[3]أرزيل الكاهنة ،**" دور السوق الموازية في مجال التشغيل "**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، المجلد 13 ، العدد 01 ، جامعة تيزي وزو 15000 ، الجزائر ، ص 91 .

الإشراف عليها [4]، بحيث أن النظام الخاص بالأسعار عادة ما يكون غير مناسبا و لا يعكس مستوى الندرة ، فالسلع الأساسية تباع بأسعار مدعمة و تؤدي هذه الأسعار المنخفضة إلى زيادة فائض الطلب على السلع الاستهلاكية ، و يؤدي ذلك الأمر إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد الموازي إما من خلال إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية أو من خلال محاولة إنتاج هذه السلع في الاقتصاد للوفاء الاحتياجات الطلب عليها.[5]

– عدم السماح بتحويل العملة ، مما يدفع بمن يرغب في الحصول على العملة بشرائها بأعلى سعر ممكن، هذا السوق الخارج عن رقابة الدولة و المتمثلة في فكرة سياسة الرقابة على الصرف و التي يجب أن يصاحبها رقابة صارمة على الواردات و الصادرات و بتالي تحقيق المساواة بين عرض الصرف الأجنبي و الطلب عليه.[6]

– الفارق الموجود بين القيمة الرسمية للدينار و القيمة الموازية و التي فتحت الباب أمام المضاربة في السوق الموازي.[7]

– عرض العملات الصعبة في السوق الموازية : عادة ما يكون عرض العملات الصعبة متأتيا عن عائدات التصدير

، أو الاقتراض كما يمكن إيجاد منافذ أخرى للعرض [8]:

- الصادرات المهربة،
- بيع العملات الصعبة من طرف المهاجرين و السياح،
- الإفراط في الفاتورة بالنسبة للواردات،

---

[4]زناسني إكرام ، عمر بن عبد الله ، **" خلفية الاقتصاد الموازي في الجزائر "** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود بنوك و مالية دولية ، المركز الجامعي عين تموشنت ، 2016 ، ص 14

[5]بورعدة حورية ، **" الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "** ، مرجع سبق ذكره ، ص 28 .

[6]رمضاني محمد ، قوار الحبيب سعيد ، **" المتغيرات القيادية للتعاملات المالية الموازية في الجزائر "** ، المجلة المالية و الأسواق ، جامعة مستغانم ، الجزائر ، ص 103 .

[7]رمضاني محمد ، قوار الحبيب ، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[8]سماعلي فوزي ، مرجع سبق ذكره ، ص 77

- انخفاض في مبلغ فاتورة التصدير المصرح به.

- سياسة دعم الأسعار التي طبقتها الجزائر لعدة عقود ، ولا بد ذكر سبب مهم وهو التضخم الذي يؤدي إلى خفض قيمة العملة المحلية و بالتالي توجه الأفراد لتحويل نقودهم للعملة الصعبة و ذلك كمخزن للقيمة و حماية نقودهم من نقصان قيمتها .[9]

1.3 أثار سوق الصرف الموازية على الاقتصاد الوطني.

يعتبر سعر الصرف الموازي مقياس الفعلي و الحقيقي للقيمة الخارجية للعملة ، لأنه يتحدد وفق قوى العرض و الطلب الحقيقيين على العملة الوطنية و العملات الأجنبية الأخرى ، كما يدعو صناع السياسة الاقتصادية في البلدان النامية إلى تعديل الأسعار الرسمية على الموازية عبر توحيدها ، لأن استخدام الأسعار الرسمية في التحليل الاقتصادي سيقود إلى نتائج مظللة ، أما استخدام الأسعار الموازية فيقود لنتائج صحيحة و واقعية مثل : [10]

- إثبات تحقيق إحدى نظريات تحديد سعر الصرف و هي نظرية تعادل القوة الشرائية و هو الأمر الذي يستحيل في ظل استخدام الأسعار الرسمية ؛

- اعتماد الأسعار الموازية في تحليل أثار تخفيض قيمة العملة على الناتج تبين أن لها أثار توسعية ، أما استخدام الأسعار الرسمية فتوضح أن لها أثار انكماشية ؛

أفضلية اعتماد سعر الصرف الموازي كأحد محددات دالة الطلب على النقود بدلا من السعر الرسمي ، و لكن بالمقابل فان وجود سعرين لصرف العملة ، احدها رسمي و الأخر موازي لها تداعيات سلبية على الاقتصاد الوطني نذكر منها [11]:

---

[9] عزوز علي ، **" الاقتصاد الموازي و السياسات المضادة له في الجزائر "** ، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، بالمركز الجامعي سعيدة ، 2008 ، ص 17 .

[10] عبد الحميد مرغيث ، **" أسواق الصرف الموازية في الجزائر "** ، المطبوعات الجامعية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة جيجل ، الجزائر ، 2016 ، ص4 ، ص5.

[11] عزوز علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 13

- إضعاف فاعلية السياسة النقدية في مكافحة التضخم و تحقيق الاستقرار نظرا لتزايد أجواء عدم اليقين التي يعمل في ظلها البنك المركزي ؛

- اتساع الفجوة بين سعر الصرف الموازي و السعر الرسمي يزيد احتمالات إجراء تخفيض في قيمة العملة الوطنية ، بما لهذا الإجراء من سلبيات كالتضخم و تأثير الميزانيات .....، فقد أوضحت إحدى الأبحاث بان الرقابة على الصرف يكون لها تأثير على سعر الصرف الرسمي في الآجل القصير فقط ، أما في الآجل الطويل فان السعر الرسمي لابد أن يعدل و يصحح على السعر الموازي . و هذا ما حدث للجزائر في التسعينات فقد كان من بين مبررات تخفيض قيمة الدينار هو تقليص الفجوة بين السعر الرسمي و الموازي التي تزايدت بشكل حاد (حوالي 500 بالمائة) ؛

- تنامي أنشطة الجريمة و الفساد و تمويل الإرهاب : لكون هذه الأسواق الموازية بعيدة عن الرقابة و التعاملات فيها تتم بالتراضي و لا تستدعي إجراء تحقيقات حول مصدر الأموال المحولة ، و هو ما من شانه أن يعمق من ظاهرة تبييض الأموال و تزوير العملة ؛

- توليد بيئة مالية واقتصادية سلبية تضعف من مناخ الاستثمار الأجنبي كما تشجع من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج عبر قنوات غير رسمية و غير مصرفية ؛

- السوق الموازية تؤدي إلى تزايد معدل التهرب من دفع الضرائب و الرسوم و الغرامات و هذا يعني أن جانبا من الدخل يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب حيث تفقد الحكومة إيرادات كبيرة قد يترتب عليها عجز في الموازنة العامة للدولة . و خسارة فرص الحصول على إيرادات عامة إضافية .

يمكن عرض نتائج دراسة البنك العالمي لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني خلال الفترة (1988–2006) وفقا للجدول التالي :

الجدول رقم (02) : حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام في الجزائر (الفترة 1988-2006):

السنة	حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام % PNB
1990	19.5
1992	25.4
2000	32.95
2002	34.1
2005	42
2009	34.4

Source : **Philippe. A : l'économie informelle au Maghreb ,2002 Own calculations based on world Bank data, Washington D.C ,2002 World Bank ,2006.**

يلاحظ مما سبق أن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في تنامي مستمر ،إذ انتقل من 5.19% سنة 1990 إلى 4.25% سنة 1992، ثم إلى 95.32% سنة 2000 ، ليبلغ ذروته 42% سنة 2005، ثم يتراجع قليلا بنسبة تقدر ب 2.34% سنة 2009. و يرجع ذلك إلى عدم سلسلة البرامج الهيكلية التي فرضت على الجزائر من قبل صندوق النقد الدولي في إطار إعادة جدولة الديون و إعادة الهيكلة إضافة إلى عمليات خوصصة القطاع العام و ما صاحبها من تسريح للعمال إلى جانب عدم التمكن من تطبيق قانون سنة 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة ، بسبب تدهور الظروف الاقتصادية و السياسية التي عرفتها البلاد لم يتم تنفيذ هذا القانون بصورة فعالة ، و هدفت التعديلات الهيكلية المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي إلى تخفيض عجز الميزانية و إعادة التوازن الكلي من خلال تقليص النفقات و إدخال إصلاحات الجبائية و إعادة النظر في سياسة القروض .

فكل النسب السابقة تدل على مدى خطورة الاقتصاد غير الرسمي ، فنسبة 42% تعتبر جد كبيرة .

المبحث الثاني:الإجراءات الوقائية لمكافحة السوق الموازية في الجزائر.

سوف نتطرق بإيجاز إلى بعض الإجراءات التي يجب أن تتخذها الدولة لمكافحة هذه السوق و هي كالأتي : [12]

- اعتماد عدة برامج لدعم سياسة التشغيل و خاصة لفائدة الشباب لامتصاص الطاقات المشغلة في القطاع الموازي، و هذا من خلال عدة آليات لخلق فرص العمل أهمها : وكالة تشغيل الشباب و القرض المصغر ، صندوق التامين على البطالة ، عقود الإدماج و الشبكة الاجتماعية ، وهناك آليات غير مباشرة كصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات .

- محاولة استقطاب السوق الموازية لصرف العملة ضمن إطار السوق النظامية عن طريق ترقية نشاط مكاتب الصرف الخاصة التي جاء ا قان ون 1995 ، حيث قرر بنك الجزائر سنة 2012 مراجعة هوامش الربح المرتبطة بالتجارة الرسمية للعملات و المحددة ب 1% لتحفيز الراغبين في خوض تجارة العملة على فتح مكاتب رسمية للصرف و توفير البديل للسوق الموازية.

- إصلاح النظام الضريبي و مسايرته للتطور العلمي ، و مراجعة أساس حساب الضريبة و معدلها و التصاعد النسبي و تشديد العقوبات على التهرب الضريبي.

[12]بوالحية عبد الحكيم ،**"الإخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد الموازي بين صعوبات الاقتطاع و آفاق التحصيل"**، مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد 03 ، المجلد 04 ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ،

2017، ص 108،ص109.

- تطهير الفضاء الاقتصادي من الظواهر و الممارسات التي تقف وراء انتشار القطاع الموازي و من الأمثلة على ذلك : تحديد مدة صلاحية السجل التجاري بعامين قابلة للتجديد بعد أن كانت المدة غير محددة للحد من التزوير و المتاجرة بالسجلات الوهمية.

- برنامج إنشاء سوق مغطاة : استفادت وزارة التجارة في إطار المخطط الخماسي 2010– 2014 من غلاف مالي يقدر ب 10 مليار دج ، كمساهمة من الدولة لانجاز 320 سوقا مغطى في 36 ولاية ، و هذا تجسيدا للتعليمة الوزارية المشتركة بين وزارة التجارة و وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و المتعلقة بإزالة الأسواق الموازية و إعادة إدماج المتداخلين فيها في أسواق رسمية ، و قسم الغلاف المالي المخصص لهذه العملية كتالي [13] :

- الدفعة الأولى (2012) : 4 مليار دج لانجاز 160 سوقا مغطى في 17 ولاية.
- الدفعة الثانية (2013) : 6 مليار دج لانجاز 160 سوقا مغطى في 19 ولاية .

- برنامج انجاز مئة محل في كل بلدية : تم الإعلان عن هذا البرنامج من قبل فخامة رئيس الجمهورية خلال اجتماع الولاة حول تشغيل الشباب في 22 و 23 أكتوبر سنة 2003 ، هدفه ترقية العمل الحرفي و خلق نشاطات متعلقة بأجهزة ترقية الشغل ، كالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و الصندوق الوطني للتامين على البطالة .

2. تطور سعر الصرف الرسمي و الموازي في الجزائر بالنسبة للدولار.

[13] نسرين يحياوي ، **"الاقتصاد الموازي في الجزائر"**، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية ، العدد 06، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر، 2016، ص 301.

إن الدينار الجزائري ليس سوى مرآة للنشاط الاقتصادي و علاوة على ذلك فهو رمز من رموز السيادة الوطنية ، لذلك يجب أن يعرف انتعاشا ، إلا أن الواقع يبين لنا أن الدينار الجزائري جد متدهور ، و هذا لم يكن إلا نتيجة حتمية و منطقية لظهور السوق الموازية .

1.2. تجاذب سعري الصرف الرسمي و الموازي

إن سياسة الصرف المتبعة خاصة بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي المتضمنة ضمن بنودها تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مراحل ، أدت إلى تراجع سعر الصرف في السوق الموازي ، كما أن إتاحة الصرف للمؤسسات المختلفة بما فيها المؤسسات الخاصة عن طريق السوق النظامي لتمكينها من استيراد حاجيات وفق ضوابط محددة ، و إعادة المنحة السياحية السنوية للأشخاص الطبيعيين و ذوي المهمات المحددة ، أدى إلى تقلص الطلب على الصرف من السوق الموازي بجزء معتبر و هذا ما سمح بالثبات النسبي لسعر الصرف في السوق الموازية و اقترابه من السعر الرسمي خاصة بالنسبة للفرنك الفرنسي قبل سنة 2002 ، باعتباره العملة الأكثر طلبا آنذاك، وقد كان متوسط سعر الصرف في السوق الموازية وصل حدوده إلى 16 دج للفرنك الفرنسي الواحد خلال فترة التسعينات ، أي ما يقارب السعر الرسمي . و هذا ما أدى إلى [14]:

- كتلة نقدية كبيرة من العملة الصعبة بحوزة الأشخاص و خاصة المهاجرين الجزائريين تدور في فلك السوق الموازي دون أن تتمكن البنوك التجارية استيعاب في حسابات جارية بالعملة الصعبة أو بتحويلها إلى الدينار ، لكون أسعار الصرف في البنوك منخفضة مقارنة بالسوق الموازي .

- تفضيل الأجانب القادمين إلى الجانب من صرف عملا م في السوق الموازي بدل السوق الرسمي بسبب فارق السعر .

- هروب حجم غير معروف من الأموال بالعملة الصعبة من الجهاز المصرفي الحكومي بسبب التسهيلات التفضيلية في التمويل بالعملة الصعبة الذي تستفيد منه بعض

[14] محمد راتول ،**"الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم "**، مرجع سبق ذكره ، ص 246.

مؤسسات القطاع الخاص و الأشخاص الطبيعيين و إعادة بيعها بالدينار في السوق الموازي و تحصيل الفرق بين سعر الاستلام و سعر البيع .

و الجدول التالي رقم (03) : يبين لنا تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في كل من السوق الرسمية و السوق الموازية خلال الفترة (1992- 2020).

عدد الدنانير مقابل ل 1 دولار

السنوات	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	علاوة الصرف في السوق الموازي للصرف
1992	4.85	24	19.15
1993	5.91	30	24.09
1994	7.61	37	29.39
1995	8.96	30	21.04
1996	18.47	34	15.53
1997	21.84	40	18.16
1998	23.35	50	26.65
1999	35.06	65	29.94
2000	47.66	90	42.34
2001	54.75	90	35.25
2002	57.71	100	42.29
2003	58.74	100	41.26
2004	66.57	95	28.43
2005	75.26	90	14.74
2006	77.22	90	12.78
2007	79.68	99	19.32
2008	77.39	97	19.61
2009	72.06	92	19.94
2010	73.28	93,2	19.92
2011	72.65	92.6	19.95
2012	69.29	89	19.71
2013	64.58	84.5	19.92

20	92.65	72.65	**2014**
20.01	94.4	74.39	**2015**
20.06	93	72.94	**2016**
27.46	105	77.54	**2017**
29.93	109.3	79.37	**2018**

من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات : .www.bank-of-Algéria.com

قارة ملاك ،(2009- 2010)، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مرجع سبق ذكره ،ص 143

إن سعر الصرف الرسمي خلال الفترة 1992 تميز بالاستقرار، و يبرر هذا التثبيت ضمن النظام السائد ، الذي يقضي بتسخير كل الأدوات الاقتصادية لهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية ، و قد أدى تسيير سعر الصرف ذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية و ليست اقتصادية للعملة الصعبة ، و هكذا انفصل سعر صرف الدينار عن الواقع الاقتصادي و أصبح له قيمتين :

- الأولى تحددها السلطات النقدية
- والثانية تحدد في السوق الموازية

و من خلال الجدول نلاحظ أن سعر الصرف في فترة التسعينات كان في تطور مستمر بمقابل انه هناك انخفاض في قيمة الدينار الجزائري و بتالي هناك عوامل وأسباب أدت إلى تدهور قيمة العملة المحلية و من بينها المرحلة الانتقالية من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي و تطبيق الدولة إلى سياسة تخفيض العملة ، و هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من قلة الصادرات و التذبذبات لأسعار البترول، فهذه العوامل أدت إلى ا يار قيمة الدينار الجزائري آنذاك و رفع في قيمة الصرف الأجنبي .

الشكل رقم (03) : تطور سعر الصرف الموازي و الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1970- 2014) .

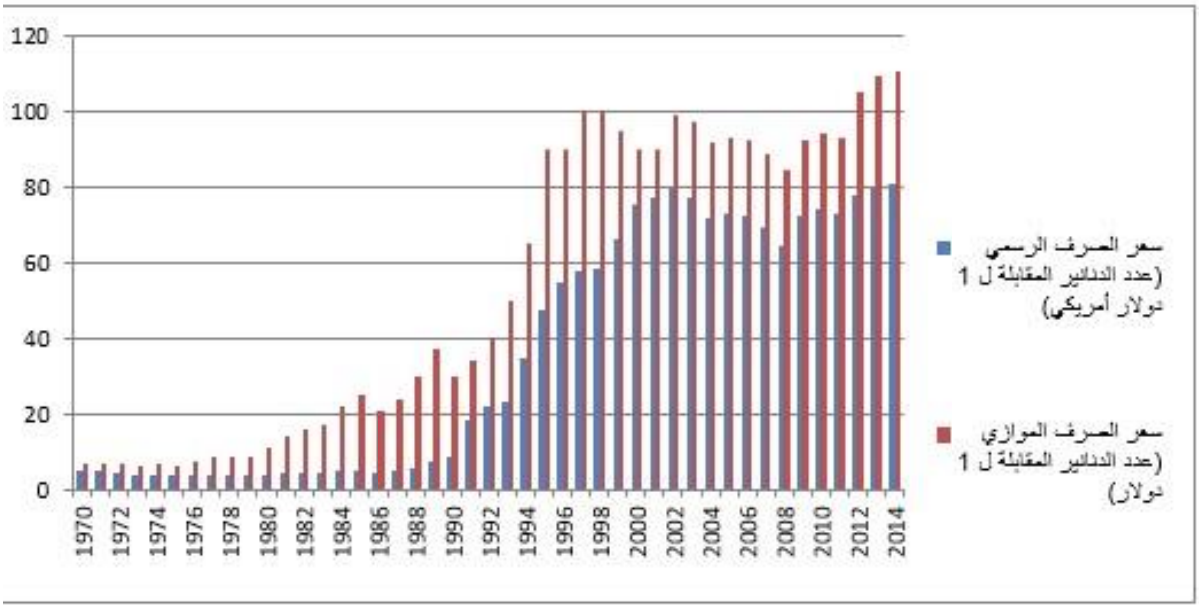

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03) .

لقد شهدت الفترة (1970– 2014) تطور مستمر للسوق السوداء للصرف الأجنبي و اشتداد الفارق بين السعر الصرف الرسمي و سعر الصرف الموازي و ذلك نتيجة الطلب المتزايد على الصرف مقابل العرض المحدود خاصة بعد فرض الرقابة الصارمة عليه ابتداء من سنة 1974، و قد ظهر ذلك جليا انطلاقا من سنة 1986 نتيجة الأزمة الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر و التي نتج عنها انخفاض بنسبة 5.56٪ لمداخيل الصادرات في نفس السنة و التي ارتبطت أساسا بأسعار البترول، حيث شهدت علاوة الصرف في السوق السوداء ارتفاعا منذ نشأت هذه السوق سواء بالنسبة لصرف الدينار مقابر الفرنك الفرنسي

أو مقابل الدولار الأمريكي، إلا أن الملاحظ أ ا كانت أكبر بالنسبة للدولار الأمريكي و الذي كان آنذاك أعلى قيمة من الفرنك الفرنسي، كما أن عرضه في السوق السوداء للصرف كان قليلا مقارنة مع الفرنك الفرنسي. لكن علاوة الصرف في السوق السوداء عرفت انخفاضا تدريجيا ابتداء من سنة 1994 نتيجة سلسلة التخفيضات التي قامت الحكومة في إطار اتفاقها مع صندوق النقد الدولي.

و مع ظهور العملة الموحدة الأورو اتسع الفارق أكثر و أكثر بين السعر الموازي و السعر الرسمي للدينار مقابل الأورو و ذلك مقارنة مع الدينار مقابل الدولار. و استمر هذا الاتساع حتى بلغ سعر الصرف الموازي 160٪ سعر الصرف الرسمي. إذ بلغ مطلع سنة 2016، سعر الدولار في السوق الرسمية ب 62.105 دج، في حين بلغ في السوق الموازية 170 دج. أما بالنسبة للأورو فقد بلغ هذا الأخير 32.119 دج في حين بلغ في السوق الموازية 193 دج. و يرجح الكثير أن هذا الفارق قابل للاستمرار في الارتفاع نتيجة الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر و كذا وقوف السلطات النقدية عاجزة عن اتخاذ و تنفيذ الإجراءات الكفيلة بالحد من انتشار هذه السوق و اتساع الفرق بين السعرين الرسمي و الموازي.

2.2. وضعية سعر الصرف الرسمي و الموازي في الجزائر.

شهدت الجزائر خلال سنة 2015 أزمة مالية خانقة نتيجة انخفاض مداخيل البترول بعد تهاوي أسعار هذا الأخير حيث بلغت في جانفي 2016 حوالي 23 دولار أي اقل من تكاليف استخراج البترول ، حيث شرعت الحكومة في عدة إجراءات من بينها خفض من قيمة الدينار ليبلغ 107 دينار جزائري للدولار الواحد في المقابل اثر على سعر الصرف في السوق الموازية إذ بلغت قيمته حوالي 167 دج للدولار الواحد .

تطور سعر الصرف الرسمي (الدينار مقابل الدولار)

تم الاعتماد على سعر صرف الدينار مقابل الدولار ذلك لان أغلب مداخيل الاقتصاد الوطني هي بالدولار (مبيعات البترول و الغاز بالدولار) و لقد عرف سعر صرف الدينار مقابل الدولار تطورا تدريجيا منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا ، إلا أن ما يلاحظ وجود تطور كبير في سنوات الثمانينيات و بداية التسعينات لأسباب عديدة أهمها الأزمة المالية التي عرفتها الجزائر نتيجة تدني أسعار البترول و شروط الصندوق النقد الدولي لتمويل

الاقتصاد الوطني و التي من بينها تخفيض قيمة العملة و الشكل التالي يبين تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار :

الشكل رقم (04) : تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار في الفترة 1975- 2015

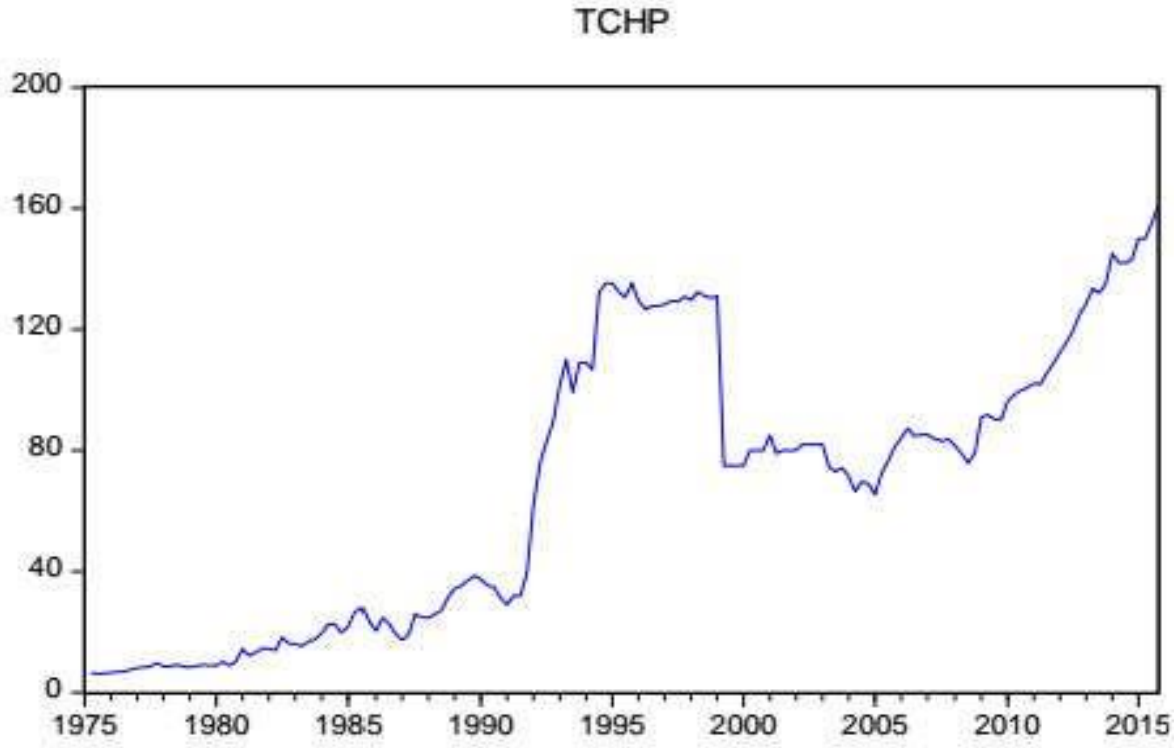

المصدر :مرجع سابق، ص 12

من خلال الشكل رقم (04)، نلاحظ أن سعر الصرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي بدأ بالانخفاض منذ سنة 1994 بسبب تخفيض قيمة الدينار الجزائري ليواصل الانخفاض ليصل إلي 36.75 دج للدولار في حين لم يكن يتجاوز 50 دينار للدولار الواحد سنة 1994 ، أما خلال الفترة 2000– 2015 فبقي ثابتا نسبيا في حدود 75–80 دينار للدولار

الواحد ، أما ارتفاعه سنة 2007 إلى حدود 66 دينار للدولار الواحد و ذلك بسبب أزمة الرهن العقاري التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي خلال تلك الفترة ارتفعت
أسعار البترول و هو ما اثر على قيمة الدولار عالميا ، و لكن بسبب التخفيضات التي قام ا
دينار 100السنوات الأخيرة ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار ليفوق البنك المركزي في 2015

المبحث الثالث: تطور سعر الصرف الموازي

يعتبر سعر الصرف الموازي على انه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات العملة المحلية ،وهو مقياس لقيمة العملة التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد أخر في سوق الصرف الموازي في لحظة زمنية معينة .

الشكل رقم (05) : منحنى تطور سعر الصرف الموازي مقابل الدولار خلال الفترة (1974- 2015)

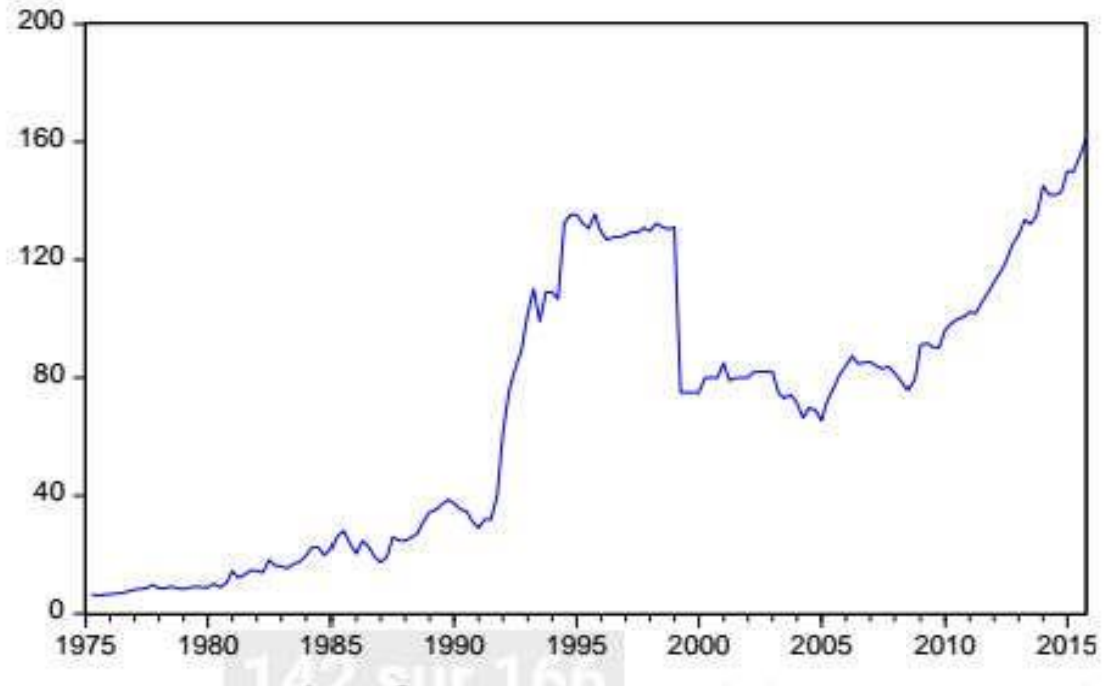

المصدر : من إعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews

من خلال الشكل رقم (05)، نلاحظ انخفاضا في سعر الصرف الموازي من قبل 1980 و هذا ما بين ظهور سوق الصرف الموازية خلال هذه الفترة و هذا نتيجة الطلب المتزايد على العملة الصعبة إلى غاية سنة 1990 ، بعدها شهدت السوق الموازية تطورا كبيرا لصرف الدينار ما نتج مبالغة في قيمة سعره و هذا ما أدى إلى ارتفاعه من بداية 1991 بمقدار 41 دينار إلى غاية 131 دينار سنة 1998 ، ليعرف بعد ذلك انخفاضا كبيرا وصل إلى 75 دينار سنة 1999 ليسجل بعد ذلك ارتفاعا كبيرا في الآونة الأخيرة من سنة 2000 إلى 2020 ليصل إلى 193 كحد أقصى . وكذلك يمكن تفسير هذا الارتفاع من خلال تحرير التجارة الخارجية (السلع الاستهلاكية و الأجهزة المنزلية ..... الخ) .

1. تطور سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو في الجزائر .

منذ إصدار العملة الوطنية سنة 1964 ، سير سعر الصرف إداريا و تميز الاستقرار و الثبات ، فحل الدينار الجزائري محل الفرنك الفرنسي الجديد بتعادل 1 دج = 1FF ، إلا أن سعر صرف الدينار بقي مرتبط بالفرنك الفرنسي إلى غاية ا يار بروتن وودز و إلغاء نظام ثبات الصرف سنة 1971 و إدخال نظام تعويم الصرف ، حيث خرجت الجزائر بذلك من منطقة الفرنك الفرنسي و تم تثبيت سعر الصرف إلى سلة واسعة من العملات .

و الجدول الموالي رقم (04) فبين تتطور سعر صرف للدينار الجزائري بالنسبة للاورو الأوربي بين السوق الرسمية و السوق الموازية.

الجدول رقم (04) : تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الأورو في كل من السوق الرسمية و السوق الموازية خلال الفترة (2001 - 2015) الوحدة الأورو والدينار الجزائري

السنة	2001	2002	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر الصرف الرسمي	72.25	78	86	96	93.60	99.70	107	101	93	106	103	103	106	105
سعر الصرف الموازي	85	96	120	94.5	100	105	120	125	127	142	150	141	145	150

المصدر : قارة ملاك،"إشكالية الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010،ص 143.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن سعر الصرف عرف استقرارا ابتداء من سنة 2005 ، إذ بلغت قيمة العملة الصعبة في السوق الموازي 5.94 دج مقابل 96 دج في السوق الرسمي ، و يمكن إرجاع ذلك إلى القانون الذي اصدر من قبل السلطات الجزائرية ، و الذي مفاده مع استيراد السيارات من الخارج التي يتجاوز عمرها 3 سنوات ، بالإضافة إلى القرار الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2004 و المتضمن رفع رأسمال شركات الاستيراد إلى 20 مليون دج ، مما يعني نقص الطلب على هذه العملة في السوق الموازي .

أما في سنوات : 2007 – 2015 ، فنلاحظ أن سعر الصرف غير الرسمي ارتفع من جديد نتيجة للتطورات التي طرأت على المستوى الدولي أهمها ارتفاع قيمة الاورو مقارنة بالدولار كما يرجع هذا الارتفاع أيضا إلى الزيادة في الأجور لفئات كثيرة من عمال القطاع العام و كذا مؤخرات الزيادة في الأجور ما فتح لهم للإنفاق أكثر .

و يرجح الكثير إن هذا الفارق قابل للاستمرار في الارتفاع نتيجة الظروف التي تعيشها الجزائر و كذا وقوف السلطات النقدية عاجزة عن اتخاذ و تنفيذ الإجراءات الكفيلة بالحد من انتشار هذه السوق و اتساع الفرق بين السعرين الرسمي و الموازي.

1.1.دراسة تحليلية وصفية ل واقع تطور القدرة الشرائية في الجزائر

إن القدرة الشرائية هي مصطلح يستعمل دوما للتعبير عن حجم الاقتصاد الوطني و مدى قدرة الأفراد على التكيف مع مؤشراته ،فعندما تكون القدرة الشرائية للعملة الوطنية مرتفعة ،يعني أن المستهلكين يعيشون في بحبوحة اقتصادية ، و لكن عندما تنخفض القدرة الشرائية فهدا يعني أن تمت أزمة اقتصادية في بلد ما عادة بالاستناد إلى تطور مستوى معيشة سكان هدا البلد ،و الذي يشمل الأجر مع قيمته الحقيقية و الخدمات العامة المختلفة.

1.1.1 معدلات التضخم في الجزائر

من بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية عالمية نجد ظاهرة التضخم التي كانت محل الدراسة والاهتمام لدى الكثير من الاقتصاديين والمفكرين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة . ويعد التضخم من المشكلات الأساسية التي عرقلت مسيرة التقدم والتنمية في معظم ا تمعات .

وتنبع أهمية موضوع التضخم من آثاره السلبية على القوة الشرائية لدخول مختلف الوحدات الاقتصادية ،وبالتالي على مستوى الرفاهية في الاقتصاد، بالإضافة إلى تأثيره السلبي على القدرة التنافسية للمنتجات المحلية.

إن الجزائر، كغيرها من عديد دول العالم، ما زالت تعاني من ظاهرة التضخم التي تأخذ حيزا كبيرا من تفكير رجال الاقتصاد لما لهذه الظاهرة من أثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية.وبالأخص على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري حيث يؤدي التضخم إلى تخفيض الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول الثابتة كأصحاب المعاشات والموظفون مثلا، أي قدر م على تحويل أجورهم النقدية إلى سلع و خدمات تتناقص، وفي نفس الوقت تزداد دخول أصحاب الدخول المتغيرة كرجال الأعمال والمشتغلين بالتجارة والوسطاء.

و بتالي تتأثر القدرة لشرائية بصفة كبيرة بمعدلات التضخم و عليه سنحاول إبراز تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1992 – 2020 في الجدول الموالي :

الجدول رقم (**05**) : بين تطور معدل التضخم خلال الفترة (**1992 – 2000**)

السنوات	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**
معدل التضخم	3.66	4.08	4.83	5.39	4.25	3.03	2.96	2.61	2.81	2.93
السنوات	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
معدل التضخم	2.34	1.55	2.19	3.38	2.83	1.59	2.27	2.68	3.39	3.24
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2000**	
معدل التضخم	2.85	3.85	0.34	1.64	3.16	2.07	1.47	1.62	0.12	

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات www.ons.dz

كما نوضح البيانات السابقة من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (06) : منحنى تطور معدل التضخم خلال الفترة (1992 – 2020)

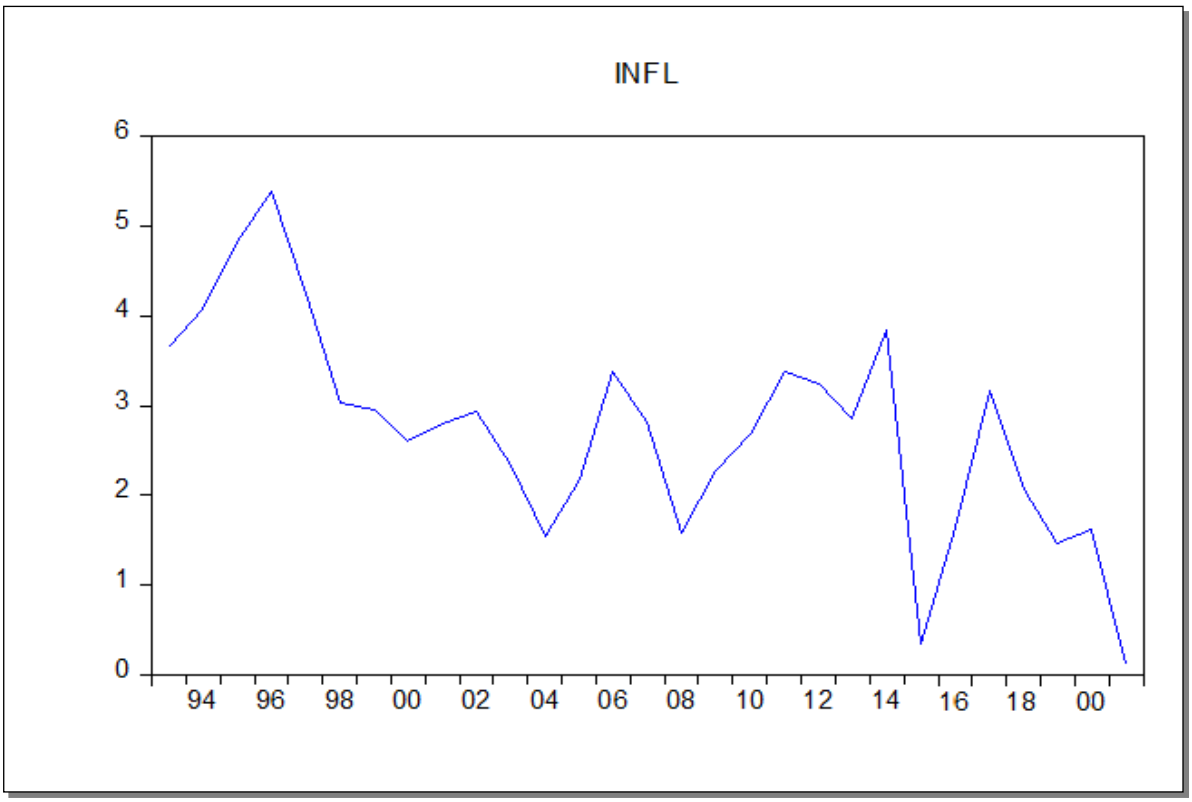

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews09

من خلال المنحنى يتضح أن معدل التضخم شهد عدة تقلبات ملحوظة خلال الفترة قيد الدراسة (1992– 2020) حيث سجل حالة تذبذب متواصل ابتدءا من سنة 1992 بنسبة 66.3 بالمائة إلى غاية

1990 حيث بلغ ذروته في الارتفاع بنسبة 39.5 و هذا ناتج عن وضعية الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة التي عرفت تأزما شديدا نتيجة لعدة أسباب و التي يمكن حصرها في تراجع أسعار النفط وتدهور احتياطات النقد الأجنبي إضافة إلى ارتفاع الدين العام و تدهور الوضع الأمني ، لينخفض بعدها سنة 1994 بنسبة 61.2 بالمائة ثم ارتفع مرة أخرى سنة 2000 بنسبة 38.3 و بالتالي فإن هذه الفترة من 1991إلى 2008 حيث سجل حالة تذبذبات متواصلة ، ليرجع بعد ذلك إلى أدنى حالات الانخفاض التي عرفها الاقتصاد الجزائري و تحديدا سنة

2009 بنسبة 34.0 بالمائة وهذا نتيجة وضعية أسعار النفط لتلك الفترة باعتبار أن الجزائر من الدول المصدرة للطاقة إضافة إلى تحسن النمو الاقتصادي للبلد.

و ابتداء من 2010 فشهد معدل التضخم تقلبا بين الانخفاض في بعض السنوات و الارتفاع في سنوات أخرى ،حيث تقلب بين حد أدنى قدر ب 12.0 بالمائة و حد أقصى بلغ 16.3 بالمائة و يرجع هذا التذبذب في معدلات التضخم لعدة أسباب نوجزها فيما يلي :

- انطلاق البرامج التنموية (برنامج الإنعاش الاقتصادي و برنامج دعم النمو) التي تطلبت ضخ أموال كبيرة حيث خصصت لها مبالغ كبيرة لتنفيذها ؛

- ارتفاع كتلة الرواتب و الأجور خلال هذه الفترة دون أن يكون لها مقابل أي دون أن تقابلها زيادة في الإنتاجية؛

- التغيرات في احتياطات الصرف نتيجة التغير في أسعار البترول.

و لا شك أن هذه التذبذبات في معدلات التضخم ستؤثر بشكل سلبي على القدرة الشرائية وعلى انخفاض الدينار في سوق الصرف الأجنبي، حيث أن القوة الشرائية للجزائريين تراجعت اليوم و تشكل مشكلة الاستهلاك بحيث أصبحت الحياة أكثر تكلفة للجزائريين من جهة أن كل شيء يرتفع من 30% إلى 40% في الوقت نفسه.

2.1.1 مؤشر أسعار الاستهلاك(ICP) في الجزائر

إن القدرة الشرائية للمواطن هي في علاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار، فكلما ارتفعت الأسعار فان القدرة الشرائية للمواطن تنخفض و العكس صحيح، و بتالي فهو مؤشر اقتصادي و اجتماعي جار معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية و الخدمات التي تحصل عليها الأسر أو تستخدمها أو تدفع لقاء استهلاكها ، فهو مؤشر إحصائي يقيس تغيرات الأسعار و الخدمات المشترية من قبل المستهلك بين فترة و أخرى ، لذلك فهو يؤثر على القوة الشرائية .

الشكل07 الموالي يوضح تطورات مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر.

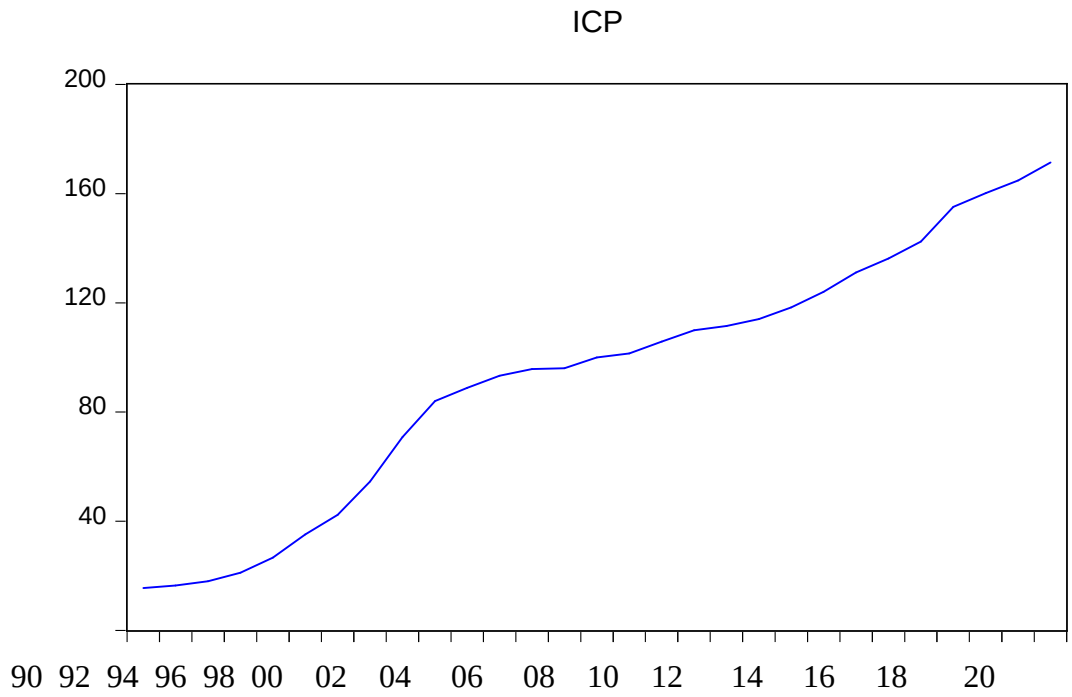

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews09

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر أسعار الاستهلاك قد انتقل من 16.21 سنة 1990 إلى 11.160 سنة 2013 و قد حقق معدل زيادة قدره 21.657% حيث تضاعف 57.7 مرة .و اعتمادا على أنظمة الأسعار التي سادت نجد :

تميزت الفترة مابين 1992 إلى 1996 بما يعرف بنظام أسعار الفعلية حيث نجد أن مستوى العام للأسعار قد عرف نسبة زيادة قدرها 52.68 و تضاعف 16.2مرة على امتداد 10 سنوات، أي هذا المستوى قد ارتفع استجابة إلى تغير نظام الأسعار ،الذي أخذ يتبلور منذ البدء في تطبيق المخطط الخماسي الأول ،و لهذا تميزت هذه المرحلة بارتفاع كبير جدا للأسعار كما عرفت الفترة 1992إلى 2000 بتحرير التدريجي للأسعار ، إذ بعد صدور قانون تحرير الأسعار في جويلية 1989، انعكس ذلك في صورة ارتفاع المستوى العام للأسعار ، حيث انتقل مؤشر الأسعار من 16.21 سنة 1990 إلى 97.95 سنة 2000 .و قد حقق مؤشر أسعار زيادة قدرها 81.74 خلال هذه الفترة ، و في الفترة 2001 إلى 2015 تميزت بالاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار و الذي عرف نسبة زيادة قدرها 39.71 حيث تضاعف ب 7.1 مرة

خلال 15 سنة الأخيرة ، رغم طول الفترة و التغيرات والأزمات التي حدثت فيها مثل الأزمة العالمية 2008 إلا أن هذا لم يؤثر كثيرا في تغيرات أسعار الاستهلاك .
و من خلال م راحل التطور هذه يمكننا القول بأن المستوى العام للأسعار، قد تميز بالاتجاه نحو الارتفاع ، و بوتيرة مسارعة خلال مرحلة التسعينات من القرن الماضي ، و بوتيرة متباطئة خلال المرحلة الأخيرة .

2. واقع و تطور القدرة الشرائية في الجزائر

إن الدينار يعرف تراجعا محسوسا في قيمته ،حيث إن أي حركة في الفرق بين سعري العملتين ، تؤدي بالضرورة إلى التأثير الحتمي على سعر الدينار ،بالإضافة إلى الوضعية الهشة الحالية للاقتصاد الوطني. مما ينجم عن ذلك انخفاض في مستوى القدرة الشرائية و هذا راجع إلى الأسباب الآتية :

- عدم توفر الأدوات المالية الأزمة لمكافحة التضخم،
- احتكار السوق ، و ذلك في ظل سياسة الانفتاح التجاري للدولة الجزائرية و فتح باب الاستيراد للجميع دون قيود أو حماية أو رقابة ، فان سياسات الاحتكار التام المتبع في جميع آليات الاقتصادية من قبل أصحاب النقود في البلد ، خصوصا العمل في مجال التجارة لان معظم السلع و المواد الاستهلاكية مستوردة من الخارج ، و أن وضع الأسعار من قبلهم يكون بلا منازع و محتكر بصورة تامة و لا توجد هناك المنافسة في التخصص،
- فقدان الإنتاج المحلي من السلع و المواد الصناعية و الزراعية في الأسواق المحلية و الاعتماد الكلي على السلع و المواد المستوردة.

و الجدول الموالي يوضح تطور القدرة الشرائية في الجزائر.

الجدول رقم (**06**) : تطور القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة **1992** – **2020**

السنوات	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**
القدرة الشرائية	3.2	2.78	2.36	2.36	1.44	1.61	1.81	1.56	1.49	1.53
السنوات	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
القدرة الشرائية	1.54	1.59	1.44	1.28	1.30	1.27	1.37	1.53	1.52	1.57
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	
القدرة الشرائية	1.71	1.92	1.80	1.83	1.95	2.00	2.02	2.04	1.71	

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات www.ons.dz

الشكل رقم (08) : منحنى يوضح تطور القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة 1992 - 2020

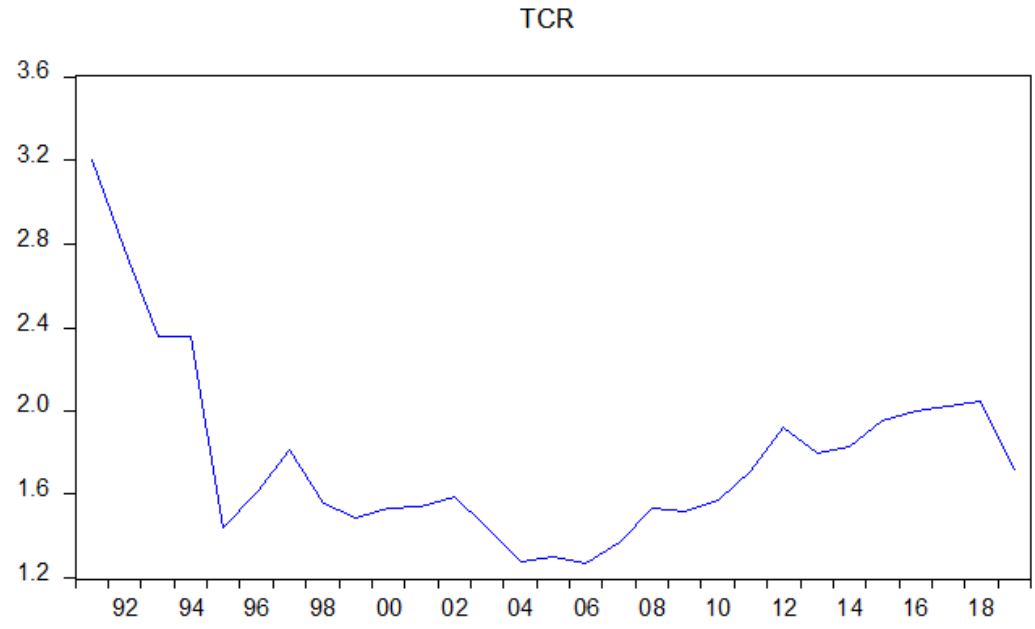

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews09

يتبين من خلال التمثيل البياني أعلاه تطور القدرة الشرائية في الجزائر التي تمثل أحد أهم المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية حيث نجد أنها عرفت نموا خلال الفترة 1987 إذ بلغ 2.3 ، ثم بدأت في التدهور نتيجة انهيار أسعار المحروقات ووضعية الدينار الجزائري الذي يواجه مصيرا غامضا بفعل تهاوي قيمته مما أدت هذه الأسباب إلى انهيار القدرة الشرائية بمعدل قدره 44.1 سنة 1991 ، و بعدها شهدت نوعا من التذبذب البسيط من الفترة 1991إلى 2001 ، و يمكن اعتبار الفترة ما بعد 2001 إلى 2020 كمرحلة استقرار للقدرة الشرائية

فمن خلال كشف و تحليل تطورات معدلات القدرة الشرائية للمواطن الجزائري خلال فترة الدراسة يتبين أن اضطراب الأسعار و ارتفاعها يعود لعجز الإنتاج و الاحتكار و المضاربة و سوء التنظيم ما يؤثر إجمالا على القدرة الشرائية و خاصة تزامننا مع الأزمة الاقتصادية و تراجع أسعار النفط التي أنجز عنها ارتفاع العملات الصعبة كالا ورو و الدولار مقارنة بقيمة الدينار الجزائري و من جهة أخرى نلاحظ أن قرار الزيادة في الأجور،عامل رئيسي في تراجع القدرة الشرائية و أن سياسة الأجور ليست مرتبطة بمعدل ،ففي معظم البلدان عندما تقرر الزيادات في الأجور تتحسن القدرة الشرائية تلقائيا أما في الجزائر فيحدث العكس تماما و في كل مرة تكون الزيادات في الأجور ترتفع الأسعار و الخدمات ، و هذا ما ينجز عنه ظاهرة التضخم التي باتت تزداد بسرعة مع مستويات لا يمكن تحملها من ارتفاع أسعار بعض المنتجات الغذائية الإستراتيجية.

المبحث الرابع :دراسة قياسية لعلاقة سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية

سنحاول في هذا المبحث بناء نموذج قياسي يوضح لنا العلاقة بين سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية

1. البيانات المستخدمة في تقدير نموذج سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية في الجزائر

تتمثل البيانات المستخدمة في تقدير نموذج علاقة سعر الصرف الموازي بالقدرة الشرائية في الجزائر بالبيانات السنوية للفترة 1992– 2020، حيث تم الاعتماد على بيانات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء ONS، و البنك العالمي .

1.1 . الصياغة الرياضية للنموذج

بناءا على الدراسات السابقة و النظريات الاقتصادية إضافة إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري يمكن وضع النموذج القياسي لدراسة العلاقة بين سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية في الجزائر **حيث :**

$$TCR = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 EXB + \varepsilon_t$$

EXB: سعر الصرف الموازي

TCR: القدرة الشرائية

$\hat{a}_0$. $\hat{a}_1$ معلمات النموذج

ε_t : الخطأ العشوائي

1.2. الطريقة المستخدمة في تقدير نموذج سعر الصرف الموازي

لتقدير نموذج سعر الصرف الموازي تم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية، و عند تقدير معالم الانحدار للنموذج واجه الباحث عدة مشاكل قياسية منها مشاكل قياسية منها مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء و مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة ، حيث تم استخدام الطرق المناسبة لحل هذه المشاكل ومن تم الوصول إلى أفضل نموذج قياسي هذا كم رحلة أولى ، و كمرحلة ثانية استخدام الطريقة المربعات الصغرى العادية و هي طريقة بواسطتها يتم تقديم وصفا ملائما يربط بين القيم المشاهدة لهذه المتغيرات في الأجل القصير و مسارها التوازني في الأجل الطويل و فضلا عن ذلك فإن العلاقة التوازنية تعني أنه لا يمكن لأي من المتغيرات التحرك باستقلال عن الأخر

2.2 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية ،حيث تعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، و معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها و قد تم استخدام جذر الوحدة من اختبار،اختبار ADF، و الجدول التالي يوضح ذلك :انظر الملحق من (01) الى (04).

الجدول رقم(07): نتائج اختبار ADF

اختبار ADF						
القرار	القيمةالحرجة 10%	القيمة الحرجة 5%	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة المحسوبة	الفرق	المتغير
قبول H_0	2.625121	2.971853	3.689194	1.744294	EXB	EXB
قبول H_1	2.627420	2.976263	3.699871	3.871835	D(EXB)	
قبول H_0	2.63	2.99	3.752946	1.76339	TCR	TCR
قبول H_1	2.627420	2.976263	3.699871	5.073229	D(TCR)	

المصدر : من إعداد الطالبتين باستعمال مخرجات Eviews 09

يتضح من اختبار ADF ، أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بان المتغيرات ا جذر للوحدة إلا انه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها ، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة I(1) و أن الفروق الأولى لها من الرتبةI0 ، الخلاصة أن جميع السلاسل ساكنة عند الرتبة I(1) و من ثم يمكن إجراء طريقة المربعات الصغرى العادية .

3.2 .منهجية طريقة المربعات الصغرى العادية

تستخدم منهجية المربعات الصغرى العادية لتقدير العلاقات طويلة الأجل ،حيث تأخذ بعين الاعتبار الآثار الحركية قصيرة الأجل Short run dynamics ، كونه يتضمن فترات إبطاء زمني للمتغيرات ،حيث أن معظم الطرق القياسية الأخرى و بالرغم من تطورا ا ، إلا أ ا تتضمن تطبيقا لطريقة OLS مع إدخال بعض التعديلات حيث تعالج هذه المنهجية مشكلة الاعتماد المتداخل Endogeneity بين معظم السلاسل الزمنية ،مثل متغيرات الأسعار في دالة

الطلب و التي قد تؤدي إلى حدوث ارتباط ذاتي Serial Correlation.و كذلك صفة عدم سكون السلاسل الزمنية ،حيث يتم التخلص منها من خلال استخدام المتغير لأداتي Instrument Variable ، و تطبيق طريقة المربعات الصغرى على السلاسل زمنية تتصف بالسكون من الناحية الإحصائية.

4.2 .فرضيات منهجية المربعات الصغرى العادية .

لتقدير معالم النموذج بطريقة المربعات الصغرى يفترض ما يلي :

1- أن لا تكون المتغيرات المستقلة مرتبطة يبعضها ارتباطا خطيا تاما :هذا الشرط أساسي في حالة وجود عدة متغيرات مستقلة في المعادلة للتفسير سلوك المتغير التابع ، أي أنه يجب أن لايكون بين المتغيرات المستقلة ارتباط قوي حتى يسهل التعرف على أثر كل متغير مستقل على المتغير التابع على حدا .

2- التقديرات المقدرة بطريقة المربعات الصغرى العادية تتصف بخصائص تجعلها أكثر فعالية من غيرها من التقديرات الخطية و غير المتحيزة التي يمكن الحصول عليها من طرق أخرى ، إذ تتمتع تقديرات OLS بأن لها أقل تباين .

3- أن الخطأ العشوائي متغير عشوائي مستقل و يأخذ قيم موجبة و سالبة و صفرية $E(\varepsilon_t) = 0$

4- لا يوجد ارتباط بين المتغير العشوائي في الفترة الزمنية t و قيمته في الفترة زمنية لاحقة .

5- أن المتغير التابع $\hat{a}_0$ يعتمد على الحد العشوائي ε_t و يتبع التوزيع الطبيعي

6- لا يوجد ارتباط بين المتغير العشوائي t و المتغيرات المستقلة $\hat{a}_1$

و غنى عن القول فإن هذه الشروط (الفروض) قد لا تنطبق دائما مع واقع الظواهر و العلاقات الاقتصادية، و لكن إذا تحققت هذه الشروط فإن النتائج التي نحصل عليها من استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS تكون على قدر كبير من المصداقية .

و بالتالي سوف نقوم بتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة ،حيث أظهر تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج Eviewse 09 النتائج التالية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (08) : نتائج تقييم معلمات النموذج

المتغير التابع			
المتغيرات التفسيرية	**المعلمات**	**الإحصائية t**	**الاحتمال**
EXB	-0.008870	-3.454774	0.0018
C	2.490199	-11.41980	0.000
R^2=0.306545 F= 11.93 DW= 0.39 AJD =0.28086			

المصدر : من إعداد الطالبين باستعمال برنامج Eviews 09

يبين الجدول رقم 2 نتائج التقدير وفق طريقة المربعات الصغرى OLS لتفسير العلاقة بين سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية، كما نلاحظ أن متغيرات النموذج معنوية عند مستوى 1% و 5% و 10% كما أن التقديرات جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية ، حيث بلغ معامل التحديد المعدل 30.0 و هذا ما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 30%من التغير في سعر الصرف الموازي، أما النسبة المتبقية أي 70% فتشير لتأثير متغيرات و عوامل أخرى لم تدرج في النموذج، كما نلاحظ أن قيمة F تساوي 93.11 يقابلها احتمال 001.0 أصغر من مستويات المعنوية 1%و5%و10% و هذا يدل على أن Tcal أكبر من T الجد ولية عند المستويات معنوية 1%و5%و10% و بالتالي نرفض فرضية العدمية H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 و نقول أن النموذج ملائم أي النموذج جيد ،و المعادلة التالية توضح الشكل النهائي للنموذج بعد التعويض عن المعاملات المقدرة :

$$TCR = 2.49 - 0.008 * EXB +$$

3. التحليل الاقتصادي:

يقدر معامل الانحدار ب 008.0- هذا ما يدل على وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية ، حيث كلما يرتفع سعر الصرف الموازي بنقطة مئوية

واحدة تنخفض القدرة الشرائية ب 008.0 نقطة مئوية ، و هذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، و ذلك أن التغيير في سعر الصرف الموازي يؤدي بالضرورة إلى الارتفاع في التضخم و بالتالي انخفاض القدرة الشرائية و ذلك بسبب الاضطراب في الأسعار و ارتفاعها مما يولد عنها عجز في الإنتاج و الاحتكار و المضاربة و سوء التنظيم و خاصة تراجع أسعار البترول التي أنجز عنها ارتفاع العملات الصعبة. و هذا ما أثبتته دراسة (بن ختو يوسف سنة 2016) التي تتوافق مع دراستنا .

و بعد إجراء علاقة الانحدار المتعدد نقوم بعدها بإجراء اختبار جذر الوحدة لبواقي هذا الانحدار للكشف عن وجود تكامل مشترك في النموذج ، حيث يمكن الكشف عن سكون سلسلة البواقي باختبار جذر الوحدة (انظر الملحق رقم 06).

الجدول رقم(09) نتائج اختبار استقرارية البواقي

عند المستوى	سلسلة البواقي	القيم الحرجة عند %1	القيم الحرجة عند %5	القيم الحرجة عند %10
Kpss	0.23	0.73	0.46	0.34

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على Eviews 09

– نلاحظ من خلال الجدول أن فرضية جذر الوحدة نرفضها باستخدام اختبار kpss عند مستوى معنوية

1% و5 % و10% ، أي أن سلسلة البواقي ساكنة عند المستوى مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك أي وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات، ومنه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM.

1.3 نموذج تصحيح الخطأ ECM

بما أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرات نمر إلى نموذج ECM الذي يعتبر الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما ، و يمكننا أن نقدر نموذج تصحيح الخطأ وفق الخطوات التالية:

الخطوة الأولى : تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى :

$$TCR = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 EXB + e_t\,(ECM)$$

و بعد تقدير النموذج انظر الجدول السابق نحصل على المعادلة التالية :

EXB = 0.501373041857*ICP + 33.2646111626

الخطوة الثانية : تقدير علاقات النموذج الحركي (المدى القصير)

$$\Delta TCR = \hat{a}_1 EXB + \hat{a}_0 e_{t-1} + U_t (a_0 < 0)$$

بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية و بالاعتماد على برنامج Eviews 09 نحصل على النتائج التالية : انظر الملحق رقم (07)

الجدول رقم (**10**): نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ **(ECM)**

المتغير التابع DTCR			
المتغيرات التفسيرية	**المعلمات**	**t الإحصائية**	**الاحتمال**
DEXB	-0.0080	-1.40	0.17
U(-)1	-0.30	-2.76	0.010
ADJ=0.20	FS=4.58	DW=1.68	R^2=0.26

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 09

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل حد التصحيح هو سالب 30.0− و معنوي و بالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ، و هذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في القدرة الشرائية يستغرق فترة واحدة حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل القصير ، كما

يظهر من النتائج أن 30% من انحراف القدرة الشرائية سيتم تصحيحه كل عام ، كما نلاحظ عدم مساهمة القدرة الشرائية في تفسير سعر الصرف الم وازي في المدى القصير .

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى تحليل سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1992 إلى 2020 و قد أظهرت نتائج التحليل أن كلما كانت الفجوة كبيرة مابين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف الموازي في سوق العملة الأجنبية يزيد احتمالات إجراء تخفيض في قيمة العملة الوطنية ، بما لهذا و هذا الأخير ي تاليِ الإجراء من سلبيات كالتضخم يؤدي إلى ارتفاع أسعار العملات الصعبة في هذه السوق و بال يؤثر سلبا على القدرة الشرائية ، كما في علاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار، فكلما ارتفعت الأسعار فان القدرة الشرائية للمواطن تنخفض و العكس صحيح .و أخيرا في المبحث الثالث حاولنا تكوين نموذج قياسي يوضح العلاقة في المدى الطويل و القصير باستخدام منهجية التكامل المشترك لأنجل و قران جر و خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود علاقة عكسية في المدى الطويل بين سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية و عدم وجود تفسير لسعر الصرف الموازي للقدرة الشرائية في المدى القصير

خلاصة عامة

خاتمة عامة

تعد الجزائر من بين الدول التي تبنت نظام اقتصاد السوق الذي فرض على اقتصادها تداعيات منها رفع الدعم وتحرير الأسعار وكذلك فتح الأبواب اماما المستثمرين الخواص...، كل هذه الأمور ارادت الحكومة الجزائرية ان تكون في مصلحة الاقتصاد الوطني فما عليها الا بتوفير الظروف المواتية لممارسة النشاطات الاقتصادية في ظل تنافسية شفافة وهذا يقتضي بضرورة القضاء او التخفيف على الأقل من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي خاصة سوق العملات الموازي الذي كان نتيجة للعديد من القيود المفروضة أهمها الرقابة التي تعتبر من العوامل الرئيسية لتفشي هذه الظاهرة.

حيث قمنا بدراسة سوق الصرف الموازي في الجزائر فقد تطرقنا الي اهم الأسباب والعوامل التي ساهمت في ظهوره كما قمنا بتحديد مصادر تمويل هذه السوق والنشاطات التي يمولها (أي من اين والي اين تذهب هذه الأموال). والإجراءات الواجب اتخاذها لمكافحة السوق الموازية للعملة من اجل كبح والتقليل من ظاهرة السوق الموازية للعملة.

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

بعد دراسة موضوع البحث ومحاولة الإحاطة ببعض جوانبه، يمكننا اجراء اختبار لفرضياته كالتالي:

- علاقة الاقتصاد الرسمي بالظاهرة الاقتصاد الموازي تؤثر فيه وتتأثر بالاقتصاد الرسمي باعتبارها أن معظم عناصر الظاهرة هي نتيجة رد فعل للسياسات المعلنة في الاقتصاد الرسمي. (اثبات صحة الفرضية).
- كلما كان عرض العملات الصعبة غير كاف كل ما زادت سعة السوق الموازي أكثر الفرق بين السعر الصرف الرسمي والموازي (غير الرسمي) يزداد مما يحرض على بيع العملات الصعبة في السوق غير الرسمية ومن هنا فإن سعر الصرف الموازي المرتفع كثيرا يمكن قبوله لسببين:

التوسع في الإصدار النقدي الذي يؤدي إلى وجود مداخيل إضافية.

الندرة أو النقص في السلع المستخدمة في السوق المحلية. (نفي صحة الفرضية).

- يعتبر سوق الصرف الموازي ممولا لعدة نشاطات من بينها نشاط السياحة وتكاليف البعثات والتدريب في الخارج وتمويل العمليات الصعبة. (اثبات صحة الفرضية).

- **نتائج البحث:**

يمكن حصر اهم النتائج التي تسنى الخروج بها من هذه الدراسة في النقاط التالية:

- ان النتيجة الطبيعية للبيانات غير الصحيحة والسياسات غير المناسبة كما هو في البندين أعلاه هي تطبيق سياسات غير مثلى والتي سوف يترتب عليها اثار اقتصادية غير مناسبة، وبتالي فن النتائج المترتبة على السياسة

خاتمة عامة

سوف تكون اقل مما هو مطلوب، او قد تكون النتائج معاكسة يعتمد ذلك على مستوى المسحوبات بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي، ومستوى ادائهما الاقتصادي.

- ان وجود اقتصاد غير رسمي يترتب عليه تقديم بيانات غير حقيقية عن كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: معدلات النمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخم، والاحتياطي النقدي، وغيرها، مما ينتج عنه سياسات اقتصادية غير فعالة
- أدت الرقابة على سوق الصرف الموازي والقيود المفروضة من قبل السلطات الحكومية الي ظهور وتنامي سوق الصرف الموازي في الجزائر.
- تخفيض قيمة الدينار ليس الحل الأمثل للقضاء على ظاهرة الارتفاع المستمر في الطلب على العملة الصعبة والناتج عن حركة الاستيراد النشيطة التي تعرفها الجزائر، بل على العكس فانه سيزيد من نسب التضخم وسيرفع الأسعار وسيتسبب في تدهور القدرة الشرائية.
- أساس نجاح عملية اقصاء السوق الموازي هو تحرير التجارة الخارجية والصرف.

- **التوصيات والاقتراحات:**

على ضوء النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا الان نقدم بعض التوصيات والاقتراحات التي نراها مناسبة:

- تطهير الفضاء الاقتصادي من الظواهر والممارسات التي تقف وراء انتشار القطاع الموازي ومن الأمثلة على ذلك: تحديد مدة صلاحية السجل التجاري بعامين قابلة للتجديد بعد أن كانت المدة غير محددة للحد من التزوير والمتاجرة بالسجلات الوهمية.
- اعتماد عدة برامج لدعم سياسة التشغيل وخاصة لفائدة الشباب لامتصاص الطاقات المشغلة في القطاع الموازي.
- ان أساس نجاح عملية اقصاء السوق الموازي هو تحرير التجارة الخارجية والصرف.
- تسهيل الإجراءات الإدارية وتخفيض حدة وكثافة اللوائح القانونية: وذلك بإعادة النظر في الإجراءات والأساليب المطبقة في مجال الاقتصاد الرسمي، وتصميمها لتصبح أكثر واقعية وموافقة للنظام الطبيعي وذلك بتبسيط الخطوات الإجرائية وتقليل المستندات المطلوبة للمراجعة الضريبية.

خاتمة عامة

- **افاق البحث:**

من خلال دراستنا هذه تم التعرض لعدة مواضيع، يمكن ان تكون لبنة لأبحاث اخرى، يمكن ذكرها كما يلي:

- نمذجة قياسية للعوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف الموازي.
- تأثير سعر الصرف الموازي على متغيرات الاقتصاد الجزائري.
- افاق أسواق الصرف الموازية في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. زعلاني محمد، شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة الي الاقتصاد الجزائري (تأصيل المعنى . بحث في الأسباب والآثار)، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 11، ديسمبر 2011.
2. حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر،2005.
3. عبد الحميد مرغيث، " أسواق الصرف الموازية في الجزائر "، المطبوعات الجامعية، كلية العلوم الاقتصادية، 10 جامعة جيجل، الجزائر، 2016.
4. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 2004.
5. كامل بكري، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت –لبنان، 1988.
6. كمال الساري، الاختلالات البنيوية والسياسات النقدية والمالية الدولية، الأسباب الحقيقية، ترجمة الدكتور كمال المرعاش.
7. بوثلجة عبد الناصر، د. بطاهر سمير، "سعر الصرف الموازي والطلب على النقود"، الة المغاربية للاقتصاد والتسيير، 2015.
8. جدي محمود شهاب، " الاقتصاد الدولي المعاصر"، الدار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص258.

الاطروحات:

1. قماش نجب، "إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، سطيف، جامعة فرحات عباس.
2. قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك وتونس والسنغال، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009-2010

مذكرات الماجستير:

1. قندوز هشام، ‘‘العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي " مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية 22، جامعة تلمسان.

قائمة المراجع

2. ناصري نفيسة، "أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية-دراسة حلة الجزائر" مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، تلمسان، 2011/2010.
3. فايزة سي محمد، سعر الصرف الحقيقي -فعالية سعر الصرف الموازي مذكرة ماجستير اقتصاد قياسي بنكي ومالي. تلمسان، الجزائر: جامعة بلقايد،2014-2015.
4. بورعدة حورية " الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2014.
5. حمودة رشيدة، استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011-2012.
6. برحمون حياة، الاقتصاد غير الرسمي وأثره على اقتصاديات الدول النامية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم 30 الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009-2010.
7. . يوسف بن ختو، العالقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية، مذكرة ماجستير، 2016.
8. بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013.

مذكرات لماستر:

1. حاكم اكرام، ما مدى تأثير سعر الصرف الموازي على القدرة الشرائية بالجزائر خلال الفترة 1990-2019، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهـــادة ماستر أكاديمي، في علوم اقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020.
2. زناسني إكرام، عمر بن عبد الله، " خلفية الاقتصاد الموازي في الجزائر "، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية دولية، المركز الجامعي عين تموشنت، 2016.